E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/C.12/ANT/3
13 February 2006

ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٦

تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

التقارير الدورية الثالثة المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادتين ١٦ و١٧ من العهد

إضافة

جزر الأنتيل الهولندية*

* وفقاً للمعلومات المحالة إلى الدول الأطراف بشأن تجهيز تقاريرها، لم تحرَّر هذه الوثيقة رسمياً قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة في الأمم المتحدة.

(A) GE.06-40397 080506 090506

المحتويات

	الفقرات	*الصفحة*
مقدمة	١	٣
الردود على الملاحظات الختامية التي تقدمت بها اللجنة	٢	٣
المادة ١	٤-٣	٣
المادة ٢	٥	٤
المادة ٣	٩-٦	٤
المادة ٤	١٠	٥
المادة ٥	١١	٥
المادة ٦	٣٤-١٢	٥
المادة ٧	٤٦-٣٥	١١
المادة ٨	٥٣-٤٧	١٥
المادة ٩	٧٨-٥٤	١٦
المادة ١٠	٨٩-٧٩	١٩
المادة ١١	١٢٤-٩٠	٢٤
المادة ١٢	١٢٥	٣١
المادة ١٣	١٧٠-١٢٦	٣١
المادة ١٥	٢٠٤-١٧١	٤٢

مقدمة

١- يقدَّم هذا التقرير الدوري الثالث لجزر الأنتيل الهولندية وفقاً للمادة ١٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الذي دخل حيز التنفيذ بالنسبة إلى مملكة هولندا في ١١ آذار/مارس ١٩٧٩. وتم التقيد إلى أبعد الحدود الممكنة بالمبادئ التوجيهية العامة المتعلقة بشكل التقارير المرحلية ومضمونها. ويغطي التقرير الفترة من تموز/يوليه ١٩٩٥ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٣. ويقدم ما استجدّ في المسائل التي جرى تناولها في التقرير الثاني (E/1990/6/Add.12) ويتضمن معلومات تتعلق بالمعوقات المتبقية.

الردود على الملاحظات الختامية التي تقدمت بها اللجنة

٢- ترد فيما يلي الردود المتعلقة بالشواغل التي أثارتها اللجنة عقب نظرها في التقرير الدوري السابق (انظر E/C.12/1/Add.25):

- الانطباق المباشر (الفقرة ٥٥). ستأخذ الحكومة مسألة الانطباق المباشر في الاعتبار؛

- المساواة في الأجور وإتاحة فرص العمل للرجال والنساء (الفقرة ٥٦). لا توجد أحكام قانونية تحول دون تطبيق المساواة في الأجور وتكافؤ فرص العمل للرجال والنساء؛

- معالجة مشكلة الانقطاع عن الدراسة؛ واعتماد خطة عمل تتعلق بضمان إلزامية ومجانية التعليم الابتدائي كما تنص على ذلك المادة ١٤ (الفقرة ٥٧). إن مشكلة الانقطاع عن الدراسة داء عضال. وتبذل الحكومة جهوداً ترمي إلى الإبقاء على التلاميذ في المدارس لأطول فترة ممكنة. ومن السهل جداً الإبقاء على الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ أعوام و١٥ عاماً في المدرسة، وهم الذين يجبرون بموجب القانون على تلقي التعليم في المدارس. ولكن من الأصعب بكثير منع الأطفال الأكبر سناً من ترك الدراسة. وتوجد بالنسبة إلى هؤلاء خطط للأخذ بالتدريب الإلزامي. والتعليم الابتدائي في جزر الأنتيل الهولندية إلزامي ومجاني؛

- الأخذ بتشريعات لتوحيد الحد الأدنى للأجور (الفقرة ٥٨). اعتُمد أجر أدنى وحيد بداية من ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ في جميع جزر الأنتيل الهولندية. وللاطلاع على مزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى البيانات الواردة في إطار المادة ٧ من هذا التقرير؛

- سحب التحفظ المتعلق بالحق في الإضراب (الفقرة ٥٩). لا تزال هذه المسألة قيد نظر الحكومة.

المادة ١

٣- صوّت سكان سانت مارتن، في استفتاء أُجري يوم ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، على تغيير مركز الجزيرة داخل جزر الأنتيل الهولندية ومملكة هولندا. واختارت أغلبية كبيرة (٦٨,٩ في المائة أو ٦ ٢١٢ صوتاً من الأصوات المدلى بها) الخيار ٣، وهو التمتع بمركز مستقل في إطار المملكة.

٤- وفي ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ تسلمت حكومة جديدة في جزر الأنتيل الهولندية زمام الحكم. وينص الاتفاق الحكومي للسياسات العامة للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦، الذي يشكل أساس التعاون السياسي بين أحزاب الائتلاف، على إجراء تغييرات دستورية خلال الولاية الحالية للحكومة. وستؤدي تلك التغييرات إلى قطع سانت مارتن العلاقة التي تربطها بجزر الأنتيل الهولندية، في حين ستجرى تغييرات سياسية مناسبة في أقاليم جزر الأنتيل الأخرى، أي كوراساو وبونير، وسابا، وسانت أوستاسيوس. وعند صياغة هذا التقرير، كانت جميع جزر الأنتيل الهولندية قد أجرت استفتاءات تهدف إلى وضع هيكل دستوري جديد بحلول تموز/يوليه ٢٠٠٧.

المادة ٢

٥- لم تحدث أية تطورات جديدة منذ تقديم التقرير الأخير.

المادة ٣

٦- دخلت اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة حيز التنفيذ في جزر الأنتيل الهولندية في آب/أغسطس ١٩٩١ والبروتوكول الاختياري في آب/أغسطس ٢٠٠٢.

٧- و"مديرية التنمية الاجتماعية" هي الهيئة المكلفة بتطوير السياسات ذات المنظور الجنساني في جزر الأنتيل الهولندية. وقد تم، في إطار تطوير استراتيجية شاملة، وضع شبكة سياسات عامة تتألف من هيئات حكومية وغير حكومية، انطلقت في كوراساو في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وأهدافها هي إعلام وتدريب وتثقيف المسؤولين الحكوميين وعامة الناس بشأن تباين وقع القرارات المتعلقة بالسياسات العامة على النساء والرجال، والعمل على الأخذ بمنظور جنساني على الصعيد الحكومي. وينتمي "مكتب شؤون المرأة" وأهم المنظمات النسائية إلى شبكة كوراساو. وتخطط المديرية لإنشاء شبكات سياسات عامة جنسانية في جزر الأنتيل الهولندية الأخرى بحلول نهاية ٢٠٠٣.

وضع المرأة المستقل في التشريعات الضريبية

٨- بدأ في عام ١٩٩٢، على مراحل، تعديل الأحكام الضريبية المتعلقة بالزوجين اللذين يكسبان دخلين. وكانت المشكلة تتمثل في أن الدخلين يجمعان فيؤدي نظام الضرائب التصاعدي إلى خسارة لدى الزوجين اللذين يكسبان دخلين.

٩- ومع بدء نفاذ القانون الوطني الصادر في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ (الجريدة الرسمية، عام ١٩٩٧، العدد ٣٣٣) الذي يعدل القانون الوطني لضريبة الدخل لعام ١٩٤٣ (الجريدة الرسمية، ١٩٥٦، العدد ٩) والقانون الوطني لضريبة الأجور لعام ١٩٧٦ (الجريدة الرسمية، ١٩٩٥، العدد ٢٥٤) تكون قد أُتمت العملية التدريجية المتمثلة في اعتماد مركز ضريبي مستقل للمرأة، وهي عملية انطلقت مع صدور القانون الوطني المؤرخ ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ (الجريدة الرسمية، ١٩٩٤، العدد ١٤٢). ومنذ ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ لم يعد دخلا الزوج والزوجة العاملين المكتسبان من العمل يُجمعان مع بعضهما البعض لأغراض حساب الضرائب. وبعبارة أخرى، يجري حساب ضريبة كل من الزوجين بصفة مستقلة على دخله الشخصي (المكتسب من العمل وأنشطة الأعمال التجارية إضافة إلى الاستحقاقات النظامية [استحقاقات معاشات الشيخوخة)/واستحقاقات الأرامل

واليـــتامى] وتُطـــرح منه العلاوات الشخصية (استحقاقات معاشات الشيخوخة/واستحقاقات الأرامل واليتامى وأقساط التأمين على الحياة).

المادة ٤

١٠- لم تحدث أية تطورات جديدة منذ إعداد التقرير الأخير.

المادة ٥

١١- لم تحدث أي تطورات جديدة منذ إعداد التقرير الأخير.

المادة ٦

١٢- لا توجـــد، خـــلال الفترة التي يغطيها التقرير، سوى بيانات من الإحصاء الاستطلاعي الذي أُجري في حزيران/يونيه ٢٠٠٠، وذلك بشأن أكبر ثلاث جزر وهي: كوراساو، وسانت مارتن وبونير. وحتى عام ١٩٩٨، كانت تجري دراسة استقصاء للقوة العاملة بالعينات كل سنة في كوراساو وكل سنتين في سانت مارتن وبونير. وفـــيما يتعلق بالجزيرتين الأصغر، وهما سابا وسانت أوستاسيوس، لا تتوفر سوى بيانات من الإحصاء، غير أنه أُجري في عام ١٩٩٧ إحصاء فيما بين الإحصائين في هاتين الجزيرتين. ونتيجة للقيود التي تواجهها الميزانية، أُوقف العمـــل بالجدول العادي لإجراء دراسات استقصاء للقوة العاملة بالعينات. وتبعاً لذلك، لا توجد بيانات لجزيرة بونير في الفترة من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٠، أو لكوراسو لعام ١٩٩٩ أو لسانت مارتن للفترة من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠٠. وستجرى في الجداول مقارنات بين آخر دراسة استقصاء للقوة العاملة بالعينات (إحصاء منتصف المدة) والإحصـــاء الاســـتطلاعي لعام ٢٠٠٠. ولا يوجد سوى عدد قليل من المتغيرات المستخلصة من هذا الإحصاء. وأُجري في شباط/فبراير ٢٠٠١ إحصاء كامل.

١٣- ويبين الجدول ١ أدناه أن العمالة مستقرة تقريباً (انخفاض طفيف) في بونير وكوراساو وأنها زادت زيادة كبيرة في سانت مارتن (انتعاش عقب العديد من الأعاصير المدمرة). وتراجعت البطالة في الجزر الثلاث جميعها، مما أدى إلى انخفـــاض معـــدلات البطالة، باستثناء معدلات البطالة لدى الذكور في بونير. وأدت الهجرة الهائلة من كوراساو إلى تدني العمالة في بعض المجالات ولكن أيضاً إلى تراجع البطالة في مجالات أخرى.

١٤- ويتضـــمن الجـــدول ٢ البيانات ذاتها وفقاً للشريحة العمرية. ويبين الجدول أن البطالة لدى الشباب قد انخفضـــت انخفاضاً كبيراً في كوراساو وسانت مارتن. كما يبين أن متوسط عمر القوة العاملة يزداد بصفة تبعث عـــلى الهلـــع، نظراً إلى أن الفئات العمرية الأصغر سنا تتدنى في حين تتنامى الفئات العمرية الأكبر سناً، حتى في كوراساو التي تشهد انخفاضاً في مجموع العمالة.

١٥- ولا توجد بيانات جديدة عن فرص العمل الشاغرة، وتجرى دراسة استقصائية عن فرص العمل كل أربع إلى ســـت ســـنوات. وأُجريـــت الدراسة الاستقصائية الأخيرة في عام ١٩٩٨. ومن المقرر مبدئياً إجراء دراسة استقصائية جديدة في عام ٢٠٠٣.

١٦- وأُغلق مركز العمل في كوراساو (دائرة العمالة) في نهاية عام ٢٠٠٠، وأُدمجت أنشطته وموظفوه في إدارة أخرى (إدارة العمل والدخل) تابعة لحكومة الجزيرة وتدير ستة مكاتب تسمى مكاتب بان باريو *Ban bario bèk* (العودة إلى الحي). والهدف من هذه الإدارة الجديدة هو إتاحة خدمات متكاملة تتعلق بالعمل والدخل. ويعني ذلك أنه سيُعرض على الزبائن برنامج يهدف إلى تمكينهم من أعلى مستوى ممكن من العمل المستقل. ويمكن أن يتناول ذلك البرنامج طريقة عملهم في المجتمع كما يمكن أن يهدف إلى إعادتهم إلى العمل. ويقرر مستشاران (أحدهما متخصص في شؤون العمل والآخر في شؤون الدخل) مع الزبون، البرنامج الأمثل لصالحه. وتراعى قدر الإمكان العناصر التي تعيق هذا الهدف (وهي التعليم والتدريب ورعاية الأطفال).

الجدول ١

بيانات أساسية عن القوة العاملة

	ذكور	إناث	ذكور		إناث	
بونير	١٩٩٦	٢٠٠٠	١٩٩٦	٢٠٠٠	١٩٩٦	٢٠٠٠
العاملون	٧ ٢٧٤	٧ ٢٠٦	٤ ٢٥٩	٤ ١٦١	٣ ٠١٥	٣ ٠٤٥
العاطلون عن العمل	٤٦٧	٤٣٦	٢٠٩	٢٧٤	٢٥٨	١٦٢
القوة العاملة	٧ ٧٤١	٧ ٦٤٢	٤ ٤٦٨	٤ ٤٣٥	٣ ٢٧٣	٣ ٢٠٧
السكان الذين يزيد عمرهم على ١٤ عاماً	١٠ ٦٤٩	١٠ ٦٦٨	٥ ٦١٣	٥ ٥٨٤	٥ ٠٣٦	٥ ٠٨٤
معدل العمالة	٪٦٨,٣	٪٦٧,٥	٪٧٥,٩	٪٧٤,٥	٪٥٩,٩	٪٥٩,٩
معدل البطالة	٪٦,٠	٪٥,٧	٪٤,٧	٪٦,٢	٪٧,٩	٪٥,١
نسبة المشاركة	٪٧٢,٧	٪٧١,٦	٪٧٩,٦	٪٧٩,٤	٪٦٥,٠	٪٦٣,١
كوراساو	١٩٩٨	٢٠٠٠	١٩٩٨	٢٠٠٠	١٩٩٨	٢٠٠٠
العاملون	٥٢ ٩٦٢	٥٢ ٢٣٦	٢٨ ٨٠٦	٢٧ ٣٤٧	٢٤ ١٥٦	٢٤ ٨٨٩
العاطلون عن العمل	١٠ ٥٤٣	٨ ٥٣١	٤ ٦٩٩	٣ ٧٢١	٥ ٨٤٤	٤ ٨١٠
القوة العاملة	٦٣ ٥٠٥	٦٠ ٧٦٧	٣٣ ٥٠٥	٣١ ٠٦٨	٣٠ ٠٠٠	٢٩ ٦٩٩
السكان الذين يزيد عمرهم على ١٤ عاماً	١٠٨ ١٦٧	١٠٢ ٥٤٨	٤٩ ٣٣٦	٤٦ ٦١٢	٥٨ ٨٣١	٥٥ ٩٣٦
معدل العمالة	٪٤٩,٠	٪٥٠,٩	٪٥٨,٤	٪٥٨,٧	٪٤١,١	٪٤٤,٥
معدل البطالة	٪١٦,٦	٪١٤,٠	٪١٤,٠	٪١٢,٠	٪١٩,٥	٪١٦,٢
نسبة المشاركة	٪٥٨,٧	٪٥٩,٣	٪٦٧,٩	٪٦٦,٧	٪٥١,٠	٪٥٣,١
سانت مارتن	١٩٩٧	٢٠٠٠	١٩٩٧	٢٠٠٠	١٩٩٧	٢٠٠٠
العاملون	١٨ ٨٩٦	٢٢ ٦٢٦	١٠ ٨٢٨	١٢ ٨١٠	٨ ٠٦٨	٩ ٨١٦
العاطلون عن العمل	٣ ٩٣١	٣ ٣٣٧	١ ٦١٦	١ ٣٨٤	٢ ٣١٥	١ ٩٥٣
القوة العاملة	٢٢ ٨٢٧	٢٥ ٩٦٣	١٢ ٤٤٤	١٤ ١٩٤	١٠ ٣٨٣	١١ ٧٦٩
السكان الذين يزيد عمرهم على ١٤ عاماً	٢٧ ٩٧٠	٣٢ ٩٠٣	١٤ ٠٢٩	١٦ ٤٤٠	١٣ ٩١٧	١٦ ٥٢٥
معدل العمالة	٪٦٧,٦	٪٦٨,٨	٪٧٧,٢	٪٧٧,٢	٪٥٨,٠	٪٥٩,٤
معدل البطالة	٪١٧,٢	٪١٢,٩	٪١٣,٠	٪٩,٨	٪٢٢,٣	٪١٦,٦
نسبة المشاركة	٪٨١,٦	٪٧٨,٩	٪٨٨,٧	٪٨٦,٣	٪٧٤,٦	٪٧١,٢

المصدر: المكتب المركزي للإحصاءات، استقصاء القوة العاملة بالعينات (١٩٩٦، ١٩٩٧ و١٩٩٨) والإحصاء الاستطلاعي لعام ٢٠٠٠.

الجدول ٢

بيانات عن القوة العاملة وفقاً للشريحة العمرية

	العاملون	العاطلون عن العمل	القوة العاملة	السكان الذين يزيد عمرهم على ١٤ عاماً	معدل العمالة	معدل البطالة	نسبة المشاركة
بونير							
١٥-٢٤:							
١٩٩٦	١ ١٢٧	٢١٦	١ ٣٤٣	٢ ٠٩٦	٪٥٣,٨	٪١٦,١	٪٦٤,١
٢٠٠٠	٩٦١	١٦٥	١ ١٢٦	١ ٩٣٢	٪٤٩,٧	٪١٤,٧	٪٥٨,٣
٢٥-٤٤:							
١٩٩٦	٤ ١٧١	٢١٩	٤ ٣٩٠	٤ ٩٤٠	٪٨٤,٤	٪٥,٠	٪٨٨,٩
٢٠٠٠	٣ ٩٩١	١٧٥	٤ ١٦٦	٤ ٥٧٠	٪٨٧,٣	٪٤,٢	٪٩١,٢
يفوق عمرهم ٤٤:							
١٩٩٦	١ ٩٧٦	٣٢	٢ ٠٠٨	٣ ٦١٣	٪٥٤,٧	٪١,٦	٪٥٥,٦
٢٠٠٠	٢ ٢٥٤	٩٦	٢ ٣٥٠	٤ ١٦٦	٪٥٤,١	٪٤,١	٪٥٦,٤
كوراساو							
١٥-٢٤:							
١٩٩٨	٤ ١٩٢	٢ ٣١٥	٦ ٥٠٧	١٨ ٧٣٥	٪٢٢,٤	٪٣٥,٦	٪٣٤,٧
٢٠٠٠	٤ ١٠٨	١ ٥٣٥	٥ ٦٤٣	١٦ ٨٣٢	٪٢٤,٤	٪٢٧,٢	٪٣٣,٥
٢٥-٣٤:							
١٩٩٨	١٢ ٩١٨	٣ ١٧٧	١٦ ٠٩٥	١٩ ٠٠٤	٪٦٨,٠	٪١٩,٧	٪٨٤,٧
٢٠٠٠	١١ ٦٣٩	٢ ٠٨٥	١٣ ٧٢٤	١٦ ٠٥٣	٪٧٢,٥	٪١٥,٢	٪٨٥,٥
٣٥-٤٤:							
١٩٩٨	١٧ ٤٦٩	٣ ٠٤٣	٢٠ ٥١٢	٢٤ ٦٣٣	٪٧٠,٩	٪١٤,٨	٪٨٣,٣
٢٠٠٠	١٦ ٦٧٦	٢ ٧١٢	١٩ ٣٨٨	٢٣ ٤٥٢	٪٧١,١	٪١٤,٠	٪٨٢,٧
٤٥-٥٤:							
١٩٩٨	١٣ ١٤٢	١ ٤٨٢	١٤ ٦٢٤	٢٠ ١٨٧	٪٦٥,١	٪١٠,١	٪٧٢,٤
٢٠٠٠	١٣ ٦٢٧	١ ٥٨٠	١٥ ٢٠٧	٢٠ ٢٧٤	٪٦٧,٢	٪١٠,٤	٪٧٥,٠
يفوق عمرهم ٥٤:							
١٩٩٨	٥ ٢٤١	٥٢٦	٥ ٧٦٧	٢٥ ٦٠٨	٪٢٠,٥	٪٩,١	٪٢٢,٥
٢٠٠٠	٦ ١٨٦	٦١٩	٦ ٨٠٥	٢٥ ٩٣٧	٪٢٣,٩	٪٩,١	٪٢٦,٢
سانت مارتن							
١٥-٢٤:							
١٩٩٧	٢ ٠٠٦	٧٦٥	٢ ٧٧١	٤ ٥١٥	٪٤٤,٤	٪٢٧,٦	٪٦١,٤
٢٠٠٠	١ ٧٩٩	٧٣٠	٢ ٥٢٩	٤ ٨١٠	٪٣٧,٤	٪٢٨,٩	٪٥٢,٦
٢٥-٤٤:							
١٩٩٧	١٢ ٧٦٩	٢ ٢٤٥	١٥ ٠١٤	١٦ ٤٢٣	٪٧٧,٨	٪١٥,٠	٪٩١,٤
٢٠٠٠	١٤ ٣٧٨	١ ٨٤٧	١٦ ٢٢٥	١٨ ٣٢٦	٪٧٨,٥	٪١١,٤	٪٨٨,٥
يفوق عمرهم ٤٤:							
١٩٩٧	٤ ١٢١	٩٢١	٥ ٠٤٢	٧ ٠٠٨	٪٥٨,٨	٪١٨,٣	٪٧١,٩
٢٠٠٠	٦ ٤٤٩	٧٦٠	٧ ٢٠٩	٩ ٨٢٩	٪٦٥,٦	٪١٠,٥	٪٧٣,٣

المصدر: انظر الجدول ١.

١٧- وتقسَّم قائمة الزبائن الخاصة بالإدارة إلى أربع فئات فرعية هي:

- أصغر مجموعة (٥ في المائة من المجموع) وتضم الأفراد الذين يمكن مساعدتهم فوراً على إيجاد عمل؛

- المجموعة الثانية (زهاء ٢٠ في المائة)، وتضم الأشخاص الذين يمكن أن يعثروا بسرعة على عمل بتلقي معونة قصيرة الأمد أو توجيه و/أو تدريب مكثف، أو الذين يمكن إدراجهم في برامج العمالة؛

- أكبر مجموعة (زهاء ٤٠ في المائة) وتتألف من زبائن يصعب التوسط لصالحهم ويعتمدون اعتماداً كبيرا على خدمات الرعاية الاجتماعية؛

- مجموعة أخيرة (زهاء ٣٥ في المائة) وتتألف من أفراد يعتبرون غير قادرين على العمل بسبب السن، أو العجز، أو لأسباب طبية أو اجتماعية - طبية.

ويوضع حسب الفئة، برنامج يشمل الوساطة لإيجاد عمل، والإرشاد، والحفز، والتدريب على تقديم طلبات العمل أو التدريب المهني. ويجبر الزبائن الذين ينتمون إلى الفئات من ١ إلى ٣ والذين يرغبون بتلقي إعانات على التعاون في إطار برامج التدريب و/أو سوق العمل.

١٨- ونتيجة لجميع هذه التغيرات في التنظيم، لا تتوفر بيانات عن عام ١٩٩٩. وفي عام ٢٠٠٣، سُجلت ٣٧٣ وظيفة شاغرة في مركز الوظائف الذي أدمج في مكاتب *بان باريو باك*. وأُحيل ما مجموعه ٤٢٦ عاطلاً عن العمل إلى تلك الوظائف، ووظف ١١٢ منهم مباشرة، و٧٩ منهم عن طريق برنامج الوساطة و٦ منهم عن طريق الوساطة لفائدة المجموعات الخاصة. ويعني ذلك أن تبادل العمالة مكّن من ملء ٤٦ في المائة من الوظائف الشاغرة المتوفرة.

١٩- ولا توجد تدابير محددة لتعزيز المساواة بين المرأة والرجل في مجال الحصول على فرص العمل. فقد كانت التطورات في هذا المجال خلال ما يربو على الـ ٢٠ سنة الماضية سريعة جداً إلى درجة أن الحكومة تتساءل عن الحكمة في اعتماد سياسة خاصة في هذا المجال. وقد ارتفعت المشاركة العامة للمرأة في القوة العاملة من ٣٢,١ في المائة في عام ١٩٨١ إلى ٤٠,١ في المائة في عام ١٩٩٢ و٤٣,٧ في المائة في عام ٢٠٠٠. وخلال السنوات الثلاث ذاتها التي أجري خلالها إحصاء استطلاعي كانت نسبة مشاركة الذكور ٥٠,٣ في المائة و٥٣,١ في المائة و٥٢,٧ في المائة على التوالي. وتراجع الفارق بين مشاركة الذكور والإناث من نسبة ١٨,٢ في المائة في عام ١٩٨١ إلى نسبة ١٣,٠ في المائة في عام ١٩٩٢ وبلغ نسبة ٩,١ في المائة في عام ٢٠٠٠. وإذا اقتصر النظر على نسبة السكان العاملين، فإن الفارق بين الذكور والإناث هو ٢٠، و١٤,٣ و١٠,١ نقطة مئوية.

٢٠- ولا تشمل الأرقام السالفة الذكر لعام ٢٠٠٠ جزيرتي سابا وسانت أوستاسيوس ولكنها تغطي زهاء ٩٨ في المائة من السكان.

٢١- ويقدم التوجيه المهني غالباً في مرحلة التعليم الثانوي، على يد مستشارين في شؤون الوظائف، تلقوا تدريباً في هذا المجال. ويوجد أيضاً بعض المستشارين المستقلين في شؤون الوظائف الذين يعملون في كوراساو.

٢٢- وتعد مؤسسة *The Fundashon pa Edukashon y Formashon di Fishi y Kapasitashon* (FEFFIK) مركز التدريب المهني الوطني في كوراساو. وأُنشئ المركز استجابة لاحتياجات الحكومة والنقابات ورابطات الأعمال التجارية لإعادة تدريب عمال التعدين الذين سرِّحوا بأعداد كبيرة. وما انفك المركز منذ إنشائه في عام ١٩٨٠، يقدم طائفة واسعة من الدورات التدريبية للمجتمعات المحلية في كوراساو وجزر الأنتيل الهولندية.

٢٣- وللمركز تسع إدارات، و٩٠ موظفاً يعملون دواماً كاملاً و١١٠ مدربين يعملون دواماً جزئياً. ويبلغ متوسط عدد الطلاب المسجلين في مختلف برامج التدريب في المركز ١ ٥٠٠ طالب، ويعي المركز وعياً تاماً أهمية الدور الذي يضطلع به بصفته مركزاً للتدريب المهني لصالح المنطقة. ويلتزم المركز بمساعدة الطلاب على الارتقاء بمهاراتهم بتوفير التدريب على المهارات الأساسية، وبرامج التلمذة ودروس التربية المستديمة في المجالات التالية: التدريب على الحاسوب والمساعدة الإدارية، والتشييد، والتدريب في مجال الفندقة والسياحة، والتدريب على إصلاح السيارات، والتدريب الإلكتروني التقني والتدريب في مجال صناعة الحديد والصلب لصالح العاطلين عن العمل، والتدريب على التنمية البشرية (التدريب على الأمن، وإدارة المستودعات والسوقيات) وتصميم الموضة.

٢٤- وأبقى المركز، منذ إنشائه، على علاقة وثيقة مع دوائر الأعمال التجارية بغية استيفاء احتياجاتها من العمال المؤهلين. ووضع المركز نظام تدريب مهني فعالاً لتلبية الطلبات يتمشى مع البيئة الاقتصادية والاجتماعية للجزيرة. والمؤشر السليم على نجاح المركز هو أن المعدل العام للتوظيف بلغ ٩٨ في المائة. ويعني ذلك أن ٩٨ في المائة من خريجي المركز الذين يبحثون عن عمل يجدون وظائف مباشرة عند تخرجهم أو بعيد ذلك.

٢٥- ولمواكبة الاتجاهات والاحتياجات في مجال الصناعة، أنشئ لكل إدارة تقدم برامج تلمذة مجلسُ إشراف يتألف من عاملين مهنيين يساعدون على ضمان جدوى برامج التدريب المهني. والمفهوم التربوي السائد في المركز هو التعلم بالممارسة، أو التعلم الميداني. ويوفر الكثير من البرامج للطلاب خبرة ثمينة في مجال الوظائف، في الصف وميدانياً على السواء. وتضع مرافقُ الممارسة ودورات التلمذة والدورات التدريبية الميدانية الطلابَ في حالات واقعية من صميم الحياة من أجل تنمية معارفهم ومهاراتهم.

٢٦- وفي عام ١٩٩٥، أعلنت حكومة الجزيرة أن للمركز مسؤولية وطنية عن التدريب المهني في جزيرة كوراساو. ومنذ ذلك التاريخ، عمل المركز بصورة وثيقة مع وزارة التعليم ليصبح مؤسسة تدريب مهني معترفاً بها لصالح جزر الأنتيل الهولندية قاطبة. ويحظى المركز بموافقة كاملة من مختلف المراكز التعليمية الأوروبية على استخدام برامجها ومنتجاتها، الأمر الذي يؤمن الحفاظ على معايير الجودة داخل قطاع الصناعة. وكنتيجة لذلك، يُعترف بجميع الشهادات الصادرة في إطار نظام التلمذة اعترافا كاملاً.

٢٧- ويُكفل تكافؤ التسجيل لجميع الفتيات والنساء اللائي يرغبن في متابعة برنامج تدريبي في المركز (بما يشمل رعايا الأقاليم الأخرى). وتقضي السياسة التي يتبعها المركز بأن تكون المسجَّلات مقيمات بصورة شرعية في جزر الأنتيل الهولندية وأن يفهمن لغة التعليم (البابيامنتو، أو البابيامنتو والهولندية). ولا يقدم المركز التدريب المهني للمعوقين. غير أن المركز يقدم في مركز المعوقين بسانت مارتن دروساً عامة تشمل لغة البابيامنتو والحساب والتحفيز.

٢٨- وفي بونير، تقدم التدريبَ المهني مؤسسةُ فورماشون با مايان، وتركز فيه على المستويين الأساسي والمتوسط. وأطلقت مؤخراً مجموعة المدارس SGB مرافق تدريب أخرى في المستوى المتوسط. وإضافة إلى ذلك، ستنظِّم تلك المؤسسة ومركز كوراساو قريباً دروساً لفترات وجيزة في إطار مخطط منحة التدريب.

٢٩- ويوجه مركز مونسنيور ب. آ. فيرييه، وهو مركز لرعاية الأطفال المعوقين في كوراساو، زهاء ٢٠ فرداً للعودة إلى العمل سنوياً. ويجري تدريب/توجيه الأفراد الذين يحتاجون إلى التأهيل نتيجة حادث أو مرض أو إعاقة إلى الاختصاصات التالية: العلاج الطبيعي، والطبابة الفيزيقية، وتقويم النطق، والعمل الاجتماعي، وعلم النفس، إلى جانب التمريض وورشات صنع أجهزة تقويم الأعضاء. وإذا تبين أثناء التأهيل أن العودة إلى العمل ممكنة فعلاً، يتجه أخصائيو الطبابة الفيزيقية والمرشدون الاجتماعيون إلى هذا الخيار.

٣٠- وقد تتضمن العودة إلى العمل استعادة الوظيفة الأصلية، أو استعادة الوظيفة الأصلية بشكل مكيف، أو البحث عن عمل آخر. ولهذا الغرض، يتولى أخصائي في الطبابة الفيزيقية إجراء تحليل لظروف العمل يتألف أساساً من اختبار الشخص قيد التأهيل وتحليل مكان العمل فضلاً عن الأنشطة المطلوب أداؤها. ويضطلع المرشد الاجتماعي بدور التنسيق بين العامل وصاحب العمل. ويتوقف الكثير في جزر الأنتيل الهولندية على رغبة أصحاب العمل في التعاون على تكييف موقع وأنشطة العمل لأنه يكاد لا يوجد أي تشريع يجبرهم على القيام بذلك أو أية سياسات حكومية توفر حوافز.

٣١- وفيما يتعلق بسوء الوضع المالي لحكومة جزر الأنتيل الهولندية منذ النصف الثاني من الثمانينات، وُضع في منتصف التسعينات، بمساعدة صندوق النقد الدولي، ما يُسمى ببرنامج التكييف الهيكلي للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠. غير أن البرنامج كان يتضمّن العديد من التدابير التي يمكن أن تزيد زيادة كبيرة في عبء الدين العام. وعلى ذلك الأساس، اعتمدت الحكومة المركزية نهجاً أساسياً وقدمت في عام ١٩٩٨ مذكرة برنامج الانتعاش الاقتصادي والمالي للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٢ مستندةً جزئياً إلى السياسة الاقتصادية والمالية للحكومة، ومنطلقة في ذلك البرنامج من الوضع المالي الحرج الذي كانت له عواقب مباشرة في عدد كبير من المجالات والذي أثر سلباً في اقتصاد جزر الأنتيل الهولندية إضافة إلى مختلف الجزر الأخرى. وأدى الركود الاقتصادي إلى اقتطاعات في النفقات الحكومية، وبخاصة في مجال الاستثمارات والمخصصات الاحتياطية الهيكلية.

٣٢- وأُدخلت تغييرات على خطة المعاشات الحكومية لتتمشى مع أنظمة السوق. وقُدرت الأموال الموفَّرة سنوياً بـ ٤٠ مليون غيلدر لجميع الحكومات مجتمعة. ويمكن زيادة تقليص النفقات بتحسين الفعالية، والإبقاء على تجميد التوظيف، والحدّ من عدد الموظفين وتطبيق العمل بدوام جزئي، وإلغاء المهام الحكومية غير الأساسية.

٣٣- وتوخياً لإقامة جهاز حكومي كفء وفعال، أُنشئ هيكل حكومي جديد في عام ٢٠٠٠. ويتميز الهيكل التنظيمي الجديد بقلة تسلسله الهرمي مقارنةً بالهيكل السابق، وتؤدي الحكومة الجديدة المهام الأساسية في وضع السياسات العامة، وتكييف القوانين والنظم، فضلاً عن الإشراف. وفي إطار عملية إعادة التنظيم، تُمنح تعويضات فصل وفقاً للائحة تنظيم تعويضات الفصل (الجريدة الرسمية، عام ١٩٨٦، العدد ٨٣) للعاملين الذين لم تعد وظائفهم تتماشى مع الهيكل التنظيمي الجديد. وتعويض الفصل هو راتب يُدفع للموظف المفصول لفترة محددة إلى حين يجد عملاً آخر.

٣٤- وتتولى الحكومة الجديدة وضع خطط مختلفة للارتقاء بكفاءات العاملين، مثل تنظيم دورات تدريبية لهم. وإضافة إلى ذلك، شرعت الحكومة المركزية، عام ١٩٩٨، في تطبيق نظام للأداء والتقييم أكثر إحكاماً ونظام جديد لتقييم الوظائف. وأُعيد العمل في عام ٢٠٠٢ بالزيادات الدورية للأجور وعلاوات العطل، التي أوقف العمل بها في الثمانينات.

المادة ٧

تساوي الأجر لدى تساوي قيمة العمل

٣٥- في قضية شملت سكانا من جزر الأنتيل، رأت المحكمة العليا أن التمييز في الأجر بين المتزوجين وغير المتزوجين يتنافى مع المادة ٧ من العهد. ويبرز من أحكام القضاء (قرار المحكمة العليا رقم ٢٥٩ الصادر في ٧ أيار/مايو ١٩٩٣) أن المادة ٧ لا تنطبق مباشرةً، بل إن ضمان تساوي الأجر لدى تساوي قيمة العمل يعتبر هدفاً يجب على الحكومة أن تعمل على تحقيقه. وعليه، لا ينبغي أن يُستخلص بسهولة وجود تبرير معقول وموضوعي للفوارق في الأجور. ولا يمكن اعتبار الزواج مؤشراً يعوَّل عليه للدلالة على وجود التزامات في مجال النفقة، ولذلك فإن مجرد كون الموظف متزوجاً لا يشكل أساساً كافياً لدفع راتب أعلى مقابل أداء نفس العمل.

تكافؤ أحكام وشروط العمل للمرأة

٣٦- يُضمن الحق في المعاملة المتساوية في جزر الأنتيل الهولندية من خلال تطبيق حظر التمييز الوارد في المادة ٢٦ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمادة ١٤ من اتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية تطبيقاً مباشراً في النظام القانوني الوطني. واستناداً إلى السوابق القضائية القائمة، يُفهم من طبيعة المادة ٢٦ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية - المصوغة بدقة وغير المشروطة - أنه يمكن أن تطبقها المحاكم مباشرة، بمعنى أن المحاكم تنظر فيما إذا كان تطبيق حكم قانوني ما يتنافى مع المادة ٢٦، وعندئذ، إذا كان الحكم ملزماً.

٣٧- وفي عام ١٩٩٠، أُلغي الفارق في رواتب العاملين في الدوائر الحكومية من الرجال المتزوجين والأشخاص غير المتزوجين والنساء المتزوجات، وطُبِّق ذلك بأثر رجعي يعود إلى تاريخ آب/أغسطس ١٩٨٦ ويشمله.

المدة المعقولة لساعات العمل

٣٨- خُفِّضَت ساعات العمل لفترة ٤٠ ساعة أسبوعياً على أساس خمسة أيام عمل أسبوعياً عند بدء نفاذ القانون الوطني المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ (الجريدة الرسمية، ١٩٩٨، العدد ٢٢٩) الذي عدل أنظمة العمل لعام ١٩٥٢ (الجريدة الرسمية، ١٩٥٨، العدد ٢٤).

التباين في الحد الأدنى للأجر

٣٩- فيما يتعلق بقلق اللجنة إزاء وجود ثلاثة مستويات للحد الأدنى للأجر في كل جزيرة، وهي حالة يمكن أن تُثير أو تعكس حالات تمييز، تود الحكومة أن تدلي بالملاحظات التالية. وُضعت مستويات مختلفة للحد الأدنى للأجر على أساس مبدأ "القدرة على الدفع"، حيث أُجبرت القطاعات الصناعية التي تعتبر قادرة على دفع أجور أعلى، على القيام بذلك. ويعني ذلك أن درجة الحماية التي يوفرها الحد الأدنى للأجر هي أعلى لشريحة كبيرة جداً من السكان مما لو حُدِّد حد أدنى وحيد، نظراً إلى أن هذا الأخير كان سيُحدَّد على مستوى أضعف قطاع صناعي. وعليه، لا يجب أن ينظر إلى الحد الأدنى للأجر على أنه دخل كفاف. وترى الحكومة أن أثر ذلك غير تمييزي.

٤٠- وعلى أي حال، فإنه يمكن للأفراد أن يبحثوا عن عمل في قطاع يطبق حداً أدنى للأجر أعلى. وقد لا يتوفق البعض إلى ذلك، لكن يمكن أن يرجع ذلك إلى وجوب توفر مؤهلات أخرى مثل المستوى التعليمي. و لم يحصل بعض العاملين على شهادة اختتام الدروس ويتقاضون على ذلك الأساس أجراً يقل عن أجر نظرائهم الحائزين على ذلك المؤهل. ولا يعتبر ذلك عامة تمييز.

٤١- غير أن الحكومة سعت لسنوات عديدة للتقليص من الفوارق بين مختلف فئات الحد الأدنى للأجر والقضاء عليها في نهاية المطاف. وفي عام ١٩٩١، أُلغي الفارق بين الفئة الثانية والفئة الثالثة في كوراساو وبونير وسانت مارتن. وفي سانت مارتن أُلغيت الفوارق القائمة بين الفئات الأولى والثانية والثالثة في عام ١٩٩٤. وعلاوة على ذلك، قُلصت الفوارق بين الفئات المتبقية. وابتداء من ١ آب/أغسطس ٢٠٠١، حُولت جميع الحدود الدنيا للأجور إلى حدود دنيا للأجور في الساعة، في حين رُفع بنسبة عالية الحد الأدنى للأجر في الساعة للعاملين في الفئة الرابعة، وبخاصة للعاملين دواماً كاملاً. وكانت تلك المرحلة الأولى من عملية تشمل ثلاث مراحل للمساواة بين الحدود الدنيا للأجور في كل جزيرة. واتُخذ قرار تطبيق هذه العملية على مراحل نظراً إلى أن الفوارق بين الفئات في بعض الجزر مرتفعة جداً إلى درجة أن تطبيق العملية في مرحلة واحدة ستكون له آثار خطيرة في اقتصاد الجزيرة. وانطلقت المرحلة الثانية للعملية بإدخال تغييرات على الحد الأدنى للأجر في الساعة بموجب القانون (الجريدة الرسمية، ٢٠٠٣، العدد ٢٥) الذي دخل حيز التنفيذ في ١ آذار/مارس ٢٠٠٣. وخططت الحكومة لبدء المرحلة الثالثة في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. وإضافة إلى ذلك، أدت التغيُّرات في نظام الحد الأدنى للأجر المعتمدة في آب/أغسطس ٢٠٠١ أيضاً إلى إدخال الموظفين الذين يعملون لفترة تقل عن ثلث ساعات العمل العادية ضمن نطاق القانون.

٤٢- وتقدم نشرة صادرة عن إدارة شؤون العمل مرفقة بهذا التقرير لمحة عامة عن الحدود الدنيا للأجور في الساعة المطبقة في جزر الأنتيل الهولندية في ١ آذار/مارس ٢٠٠٣.

٤٣- وتشكِّل التعديلات التي أدخلت على قانون العمل في عام ٢٠٠٠ تطوراً هاماً. فقد اشتكى أصحاب العمل لسنوات عديدة من عدم مرونة التشريعات، مما يؤدي إلى حماية مفرطة للعاملين غير المنتجين ويردع الاستثمارات الجديدة. وتتضمن بعض أهم التعديلات إلغاء التزام معظم الصناعات في كوراساو بالحصول على تصاريح تسريح، وزيادة المرونة في ساعات العمل، واعتماد عقود عمل قصيرة الأجل، واللجوء إلى العاملين المؤقتين من مكاتب الاستخدام. كما أُلغي لزوم الحصول على تصاريح بساعات العمل الإضافية. وفي الوقت نفسه، اعتُمدت بعض الضمانات الجديدة للعاملين، حيث تُعتبر أوامر التسريح خلال السنة الأولى من المرض أو خلال إجازة الحمل/الأمومة، أو بسبب زواج الموظف لاغية وباطلة. كما لا يمكن لصاحب عمل أن يفصل عاملاً بسبب انتمائه إلى نقابة أو مشاركته في الأنشطة النقابية، ما لم يقم بهذه الأنشطة خلال ساعات العمل وما لم يرفض صاحب العمل، لأسباب معقولة، الموافقة عليها.

٤٤- وثمة تغير آخر في تشريعات العمل هو اعتماد عدد من الأحكام الحمائية لخدم المنازل، مثل العدد الأقصى لساعات العمل، وأوقات الفراغ والاستراحة، وأحكام تتعلق بساعات العمل الإضافي والإجازات المدفوعة الأجر. وأخيراً، وسع نطاق حظر عمل الأطفال ليشمل سن ١٤ عاماً.

٤٥- ومكَّن القانون المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ (الجريدة الرسمية، ١٩٩٧، العدد ٣١٣) موظفي الحكومة الذين يشتغلون بعقود عمل دائمة من العمل بدوام جزئي. ومن شأن هذا القانون أن يحسِّن من وضع

المرأة في سوق العمل بتمكينها من الجمع بين دوريها الإنجابي والإنتاجي. ولموظفي الخدمة المدنية في الوقت الراهن أن يختاروا العمل بدوام جزئي ليتمكنوا من تخصيص مزيد من الوقت للاضطلاع بمسؤولياتهم الأبوية.

٤٦- ويتضمن الجدول أدناه لمحة عامة عن متوسط الأجر الشهري للذكور والإناث والفوارق القائمة بينهم. وتستند الأرقام إلى عمليات التعداد الثلاث الأخيرة. وتوجد فوارق شاسعة في الدخل بين الذكور والإناث. ففي عام ١٩٨١ كان دخل المرأة يقل في المتوسط بنسبة ٤٠,٧ في المائة عن دخل الرجل. وفي السنوات التالية، تراجعت تلك النسبة تراجعاً طفيفاً، غير أن آخر الأرقام تبين أن المرأة لا تزال تكسب في المتوسط نسبة تقل ٢٧,٤ في المائة عمّا يكسبه الرجل. وبالتالي فقد تراجعت تلك النسبة تراجعاً كبيراً خلال الفترة المتخللة. غير أنه ينبغي متابعة هذا الاتجاه عن كثب وهو يستحق عناية أكبر على صعيد السياسة العامة.

الجدول ٣

متوسط الدخل الشهري حسب الجنس (بغيلدرات جزر الأنتيل الهولندية)

	الذكور	الإناث	الفرق	نسبة دخل الإناث إلى دخل الذكور، بالمائة
تعداد عام ١٩٨١	١ ٤٨٨	٨٨٢	٦٠٦	٥٩,٣ في المائة
تعداد عام ١٩٩٢	٢ ٦٠٩	١ ٦٣٩	٩٧٠	٦٢,٨ في المائة
تعداد عام ٢٠٠١	٣ ١٤٦	٢ ١٣٥	١ ٠١١	٦٧,٩ في المائة

المصدر: المكتب المركزي للإحصاءات.

الجدول ٤

الحوادث الصناعية التي سجلها مصرف التأمين الاجتماعي

	١٩٩٤	٢٠٠٠
كوراساو		
شركات البناء		١٥٢
الفنادق/الكازينوهات/المطاعم		١٤٦
صناعات الخدمات/خدمات التنظيف		٨٥
الشركات التجارية/المعدات/المتاجر الكبرى		٨١
دور التمريض/المستشفيات/دور رعاية المسنين		٥٨
شركة كوراساو لأحواض إصلاح السفن (صناعة إصلاح السفن)/إسلا (تكرير النفط)		٦٠
متاجر الخدمة الذاتية/المخابز		٥٣
المصانع وتشمل صناعة الورق/البلاستيك/المشروبات الغازية/الجعة		٤٢
شركات خدمات الأمن		٤١
الهندسة المدنية/ميكانيكيو التجميع/أخصائيو الكهرباء		٣١
شركات الكهرباء/مرافق النفع العام		٢٩
الرحلات/شركات النقل/الشحن والتفريغ/شحن الحاويات		٢٦
وكلاء بيع السيارات/الكراجات		٢٢
منتجات الألبان/توزيع (الصحف)/الصيانة		٢٧

الجدول ٤ *(تابع)*

	١٩٩٤	٢٠٠٠
كوراساو		
صناعة المرافئ		١٩
متعهدو شحن وتفريغ السفن/التصدير/الاستيراد/وكلاء الشحن		١٦
قطاعات أخرى		١٦
متاجر الثياب/متاجر الأحذية/متاجر المنتجات الرياضية		١١
الأنشطة المصرفية		١٠
صناعة المعادن		٨
بيع اليانصيب		٧
الوكلاء		٥
شركات التأمين		٤
شركات التعدين		٤
محطات البنزين/شركات النفط		٣
أصحاب الصناعات		٣
الزراعة/طحن الحبوب		٢
الصناعة/النجارون		٢
المسرح/التلفزيون		٢
المعدات الآلية الثقيلة		١
المجموع	١ ٣٢٨	٩٦٦
بونير		
شركات البناء		٣٣
الأعمال التجارية في مجال الضيافة/المطاعم		٣٠
إيجار السيارات/الكراجات		٥
بيوت رعاية المسنين/المستشفيات		٤
تجارة الجملة		٤
المجموع	١٠٠	٧٦
جزر وندوارد		
الفنادق/تقاسم دور العطلة/الكازينوهات/مرافئ قوارب النزهة		٧٥
المتعهدون/شركات البناء		٥٨
صناعة الخدمات/خدمات التنظيف		٢٩
متاجر الخدمات الذاتية/المخابز		١٨
مرافق النفع العام/شركات الطاقة		٩
الشركات التجارية/المعدات		٨
الصناعة		٨
صناعة الموانئ		٧
وكلاء بيع سيارات/الكراجات		٦
الشركات الأمنية		٤
دور التمريض/المستشفيات		٣
التوزيع (الجرائد)		٢
متاجر بيع الثياب		٢
صنع الأدوات المعدنية		٢
صناعات أخرى		٥
المجموع	٣٠٠	٢٣٦
مجموع جزر الأنتيل الهولندية	١ ٧٢٨	١ ٢٧٨

المادة ٨

الحرية النقابية

٤٧- الحق في الحرية النقابية معترف به. وتنص المادة ١٠ من دستور جزر الأنتيل الهولندية على أنه "يجوز أن تخضع ممارسة الحق في الحرية النقابية وتكوين الجمعيات لأحكام تنظيمية وقيود وفقاً للقانون الوطني لصيانة النظام العام أو الآداب العامة أو الصحة العامة".

٤٨- وحرية تكوين النقابات والتظاهر والتجمع مضمونة بوجود نقابات العمال التي لها وضع هيئات قانونية. ويجب على تلك النقابات أن تمتثل لأحكام القانون المدني لجزر الأنتيل الهولندية إذا أرادت أن تحصل على الشخصية القانونية.

٤٩- ويحق للموظفين الحكوميين الانضمام إلى النقابات. وفيما يتعلق بالإضرابات، إذا تعمد موظف حكومي إهمال القيام بعمله أو أداء واجباته خلال ساعات العمل، فإنه لا يتلقى أجراً عن تلك الساعات المحددة إلا إذا أتاح له صاحب العمل الفرصة لتبرير أسباب غيابه.

٥٠- وفيما يتعلق بالموقف القانوني للموظفين الحكوميين، يُستمع إلى رأي اللجنة المركزية لمجلس العمالة المنظمة وذلك في اجتماع منظم يشارك فيه ممثلون عن مختلف النقابات. ويستند تمثيل النقابات في هذا الاجتماع إلى عدد أعضاء كل نقابة. ويُحسب التمثيل وفق نسبة عدد أعضاء النقابة إلى مجموع أعضاء جميع النقابات المعنية.

٥١- وبموجب اللوائح التنظيمية لأيام العطل والإجازات العادية للموظفين الحكوميين، يمكن للموظفين الحكوميين أن يطلبوا إجازة استيداع بمرتب كامل على أساس ظروف طارئة، بشرط أن لا يتعارض ذلك مع مصالح الدائرة. ويمكن منح إجازة الاستيداع هذه لتمكين العامل من حضور اجتماعات أو دورات هيئات مشكّلة بموجب القانون العام (لجان وما في حكمها) عُيِّن فيها الموظف الحكومي، أو لأداء أنشطة لصالح تلك الهيئات إذا لم يتمكن الموظف من القيام بذلك خارج أوقات العمل. وتنص تلك اللوائح التنظيمية أيضاً على أنه يجوز لموظف حكومي أن يطلب شفوياً أو خطياً مرة واحدة في السنة، ما لم يتعارض ذلك مع مصلحة الدائرة، فترة إجازة استيداع يمكن أن تبلغ أسبوعين بسبب وجود ظروف طارئة. وتُمنح تلك الفترة أيضاً بمرتب كامل لأغراض حضور اجتماعات الهيئات النقابية الرسمية للموظفين الحكوميين، أو للاتحادات التي تنضم إليها تلك النقابات أو للمنظمات الدولية للموظفين الحكوميين طالما كان الموظف الحكومي يشارك:

- بصفته عضواً في مجلس تلك النقابة، أو مندوباً أو عضواً في مجلس جزء النقابة الذي تجري في إطاره اجتماعات نقابات الموظفين الحكوميين؛
- بصفته عضواً في مجلس الاتحاد أو مندوباً عن مجلس نقابة الموظفين الحكوميين المنتسبة إلى الاتحاد، أو عضواً فيه، حيثما يتعلق الأمر باجتماعات الاتحادات التي انتسبت إليها تلك النقابات؛
- بصفته عضواً في مجلس المنظمة أو مندوباً أو عضواً في مجلس نقابة الموظفين الحكوميين المنتسبة إلى المنظمة حيثما يتعلق الأمر باجتماعات منظمة عمل دولية.

٥٢- والجدير بالذكر أن إجازة الاستيداع بسبب ظروف طارئة لا تُمنح إلا للموظفين الحكوميين الأعضاء في نقابات الموظفين الحكوميين الممثلة في لجنة التفاوض الجماعي (الخدمة العامة).

الحق في الإضراب

٥٣- يُسمح بالإضرابات في جزر الأنتيل الهولندية بصفتها تعبيراً قانونياً عن الحق المعترف به في المادة ٨ من العهد. وترى المحكمة العليا أنه لا يمكن أن يعتبر ذلك الإجراء غير قانوني إلا إذا أُهملت القواعد الإجرائية الملزِمة أو إذا خُلص - مع مراعاة القيود التي تفرضها المادة ٣١ من الميثاق الاجتماعي الأوروبي - إلى أن من غير المعقول شن إضراب في ظروف بعينها. وتنص القواعد الإجرائية على أن الإضراب لا يكون قانونياً إلا إذا لُجِئ إليه كملاذ أخير. وينبغي للمحاكم أن تلتزم الحذر في تقييم ما إذا كانت المسألة كذلك (انظر قرار المحكمة العليا الصادر في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، السوابق القضائية رقم ٢٩٢ لعام ٢٠٠٠). واستناداً إلى السوابق القضائية، فإن اتخاذ إجراء جماعي في قطاع الصحة العامة غير قانوني إذا أدى إلى الحد من تقديم الرعاية الطبية إلى درجة قد يتعرض معها المرضى لضرر غير قابل للجبر بسبب التأخر في إجراء الاختبارات وفي العلاج (قرار المحكمة العليا الصادر في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١، الجريدة الرسمية، ١٩٩٢، العدد ٥٠٨).

المادة ٩

٥٤- ينطبق قانون التأمين الصحي على جميع العاملين الذين يقل دخلهم عن مبلغ معيّن. وحُدِّد هذا المبلغ في عام ١٩٩٣ بـ ٧٧١,٦٠ ٢ غيلدراً ، وفي عام ٢٠٠٣ بـ ٧٥٨,٦٠ ٣ غيلدراً (٠٨٠ ٢ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة).

٥٥- وفي حالة المرض، يغطي التأمين الرعاية الطبية المجانية، بما فيها خدمات الأمومة، كما يغطي الإجازات المرضية. وتسري مستحقات الرعاية الطبية لفترة سنتين بداية من تاريخ إبلاغ العامل عن مرضه وتشمل الفحوص الطبية (التي يقوم بها الأطباء العامون والمتخصصون) والعلاج، والتمريض وجميع التكاليف التي لا يمكن تفاديها والتي ترتبط مباشرة بالمرض. وفي ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ أُلغي تحديد فترة الاستفادة من مستحقات الرعاية الطبية بسنتين. ويغطي التأمين جراحة الأسنان بشرط أن لا تكون نتيجة لتسوس الأسنان.

٥٦- وتنتهي استحقاقات الأجر المدفوع أثناء المرض بعد سنتين من تاريخ إبلاغ العامل عن مرضه. وحتى ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، حدد البرلمان الأجر المدفوع أثناء المرض بنسبة ٨٠ في المائة من الأجر اليومي لجميع العاملين (ذكوراً وإناثاً)، سواءً تلقوا العلاج في المستشفى أو خارجه.

٥٧- وفي عام ١٩٩٦ أقر البرلمان عدداً من التغيرات في مجال الضمان الاجتماعي، على النحو الوارد أدناه.

٥٨- فاعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، يؤمّن ضد المرض أيضاً المستخدم الذي فقد عمله وذلك وفقاً لبعض الشروط. وتؤمن أسرة (الزوجة والأطفال) العامل ضد المرض عن طريق المعيل.

٥٩- ويسدد صاحب العمل اشتراكات التأمين كاملةً، وتبلغ ٨,٣ في المائة من راتب المستخدم. وعلى المستخدم أن يساهم بنسبة ٢,١ في المائة من راتبه لتغطية أفراد أسرته. وبالنسبة إلى العاملين السابقين وأفراد أسرهم، تشارك حكومات الجزيرة بنسبة ٢,١ في المائة من إجمالي رواتب جميع العاملين.

٦٠- وبإمكان العاملين والعاملين السابقين وأفراد أسرهم أن يطعنوا في أي قرار يتخذه مصرف التأمين الاجتماعي. وابتداءً من عام ١٩٩٦، عليهم أن يقدموا، أولاً، اعتراضاً على القرار لدى المصرف. وإذا اعتبر رد المصرف غير مرض أو تأخر، يمكنهم أن يقدموا شكوى خطية بموجب الأمر الاتحادي الخاص بالإجراءات الإدارية إلى مدير مصرف التأمين الاجتماعي الكائن في 9 Pater Euwensweg كوراساو، جزر الأنتيل الهولندية، خلال ستة أسابيع من تاريخ صدور قرار المصرف أو إرساله. كما يمكن لصاحب الشكوى أن يتقدم بطلب مراجعة قضائية في الجزيرة التي يقيم فيها. ويجب أن يقدم تلك الشكوى في غضون ستة أسابيع من تاريخ إصدار المصرف قراره أو إرساله.

٦١- وينصّ قانون التأمين الخاص بالشيخوخة على التأمين الإجباري ضد الآثار المالية للشيخوخة لكافة سكان جزر الأنتيل الهولندية. ويتلقى المؤمن عليه، بموجب أحكام القانون، معاشاً تقاعدياً عند بلوغه سن الستين.

٦٢- ونتيجة للتعديلات التي أُدخلت على قانون التأمين الخاص بالشيخوخة، والتي سرت اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، يحق لكل مؤمن عليه بلغ سن الـ ٦٠ أن يتقاضى معاشاً تقاعدياً دون اعتبار حالته المدنية. وبالنسبة إلى القرينين المتزوجين، إذا كان الشخص الذي يحق له الحصول على معاش تقاعدي قد بلغ ٦٠ عاماً أو أكثر ولكن قرينه لم يبلغ سن التقاعد، تقضي القاعدة بدفع بدل للقرين بشرط أن لا يتجاوز دخلهما معاً ١٢ ٠٠٠ غيلدر سنوياً.

٦٣- وإذا توفي الشخص الذي يتقاضى معاشاً/بدلاً، يدفع مبلغ جزافي يساوي المعاش التقاعدي لأربعة أشهر إلى عياله المؤهلين وفقاً لمتطلبات الإنصاف. ويتلقى جميع المؤهلين للمعاش التقاعدي مكافأة عيد ميلاد المسيح في كانون الأول/ديسمبر وتقدر بـ ١٠٠ في المائة (ابتداءً من عام ٢٠٠١) من المعاش التقاعدي الشهري الذي يحق له تلقيه خلال الفترة السابقة لشهر أيلول/سبتمبر من ذلك العام.

٦٤- ونسبة الاشتراك في التأمين الخاص على الشيخوخة هي ٤,٥ في المائة من دخل المستخدم، علماً أنه لا توجد أقساط على الجزء من الدخل الذي يفوق ٤٢٧,٢٠ ٤٥ غيلدراً سنوياً. ويخصم الاشتراك صاحب العمل لتحويله إلى مصرف التأمين الاجتماعي. ويمكن تقديم طلبات مراجعة ذلك إلى محكمة إقليم الجزيرة.

٦٥- ويتراوح معاش الترمل بين ٢٤٠ و٥٢٠ غيلدراً حسب السن. وتحصل الأرملة التي يكون لها طفل أو أكثر على المبلغ الأقصى. ويتراوح معاش اليتامى بين ١٧٤ و٢٤٠ غيلدراً حسب السن، وحسب ما إذا كان الشخص معاقاً أو يتابع تعليمه بدوام كامل وحسب ما إذا كان مصنفاً يتيم أحد الوالدين أو كليهما. ويتلقى الأرمل/الأرملة عند الزواج مجدداً مبلغاً جزافياً يمثل سنة واحدة من المعاش التقاعدي. وعند وفاة الأرمل/الأرملة يحصل المعال المؤهل على مبلغ يعادل ثلاثة شهور من المعاش التقاعدي.

٦٦- ويدفع المستخدم وصاحب العمل اشتراكات المعاشات التقاعدية بالتساوي، وتبلغ ١ في المائة من دخل المستخدم. ولا توجد أقساط على الجزء من الدخل الذي يتجاوز ٤٢٧,٢٠ ٤٥ غيلدراً سنوياً. ويقوم صاحب

العمـــل باقـــتطاع الاشتراكات وتحويلها إلى مصرف التأمين الاجتماعي. ويتولى الصندوق الحكومي للمعاشات التقاعدية دفع المعاشات التقاعدية لأرامل ويتامى مستخدمي وموظفي الدوائر الحكومية. ويتوقف المبلغ على آخر راتب تم تقاضيه ويُستكمل بعلاوة غلاء المعيشة.

٦٧- ويـــنص قـــانون سِسانتيا على أنه يحق للمستخدم الذي لم يرتكب أي فعل أدى إلى إنهاء عقد عمله أن يتقاضى من صاحب العمل بَدل فصل. وينطبق ذلك على موظفي الخدمة المدنية، وعلى المعلمين والعاملين بموجب عقد محدد المدة. ويتوقف مبلغ بدل الفصل على راتب المستخدم وعلى عدد سنوات الخدمة. وإذا تقاضى المستخدم معاشـــاً عند إنهاء عقد العمل وكان المعاش أعلى من المعاش التقاعدي، فإنه لا يكون مؤهلاً للحصول على بدل فصل. وإذا لم يدفع صاحب العمل بدل الفصل لأي سبب من الأسباب، فإن مصرف التأمين الاجتماعي هو الذي يقوم بذلك. ويحق للمصرف عندئذ أن يستعيد المبلغ من صاحب العمل.

٦٨- ولأغـــراض قانون سِسانتيا يوجد صندوق يدفع لـــه أصحاب العمل مبلغاً سنوياً عن كل مستخدم في خدمتهم. وبطلب من المستخدَم، يقرر مدير مصرف التأمين الاجتماعي ما إذا كان المستخدم مؤهلاً للحصول على بدل الفصل. ويمكن تقديم طلب لمراجعة ذلك القرار إلى محكمة إقليم الجزيرة.

٦٩- ويـــتلقى جميع العاملين الذين يُعتبرون غير قادرين على العمل نتيجة تعرّضهم لحادث خلال العمل أو في طريقهم إليه ومنه (مع مراعاة أقصر طريق إلى العمل وموعد وقوع الحادث) أجراً يتصل بذلك الحادث. وفي حالة العجز الكامل عن العمل، تدفع نسبة ١٠٠ في المائة من الأجر اليومي خلال السنة الأولى. وفي حالة العجز الجزئي، يتلقى المستخدم مبلغاً متناسباً مع الأجر اليومي.

٧٠- ومـــنذ عام ١٩٩٩، يحق للمستخدمة الحامل إجازة مرضية مدفوعة الأجر لمدة ستة أسابيع قبل التاريخ المتوقع للوضع وستة أسابيع بعد الوضع (إجازة الأمومة). ويجبر صاحب العمل خلال تلك الفترة على دفع نسبة ١٠٠ في المائة من الأجر اليومي للعاملة. ويقع على مصرف التأمين الاجتماعي بموجب القانون واجب تسديد ٨٠ في المائة من ذلك الأجر اليومي.

٧١- وفي ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، بدأ نفاذ التشريع الوطني الخاص بالقانون الإداري. ولهذا التشريع آثار بالنسبة لمحكمة الاستئناف التابعة لمصرف التأمين الاجتماعي.

٧٢- ويحق لموظفي الخدمة المدنية ولأفراد أسرهم تلقي تعويضات مقابل نفقات العلاج والرعاية الطبيين وغيرها من التكاليف ذات الصلة. وتدفع الحكومة ٩٠ في المائة من النفقات المتكبدة ويدفع المستخدم ١٠ في المائة منها.

٧٣- وفيما يتعلق بإعادة تنظيم الجهاز الحكومي، يتلقّى العمال المسرحون تعويضاً وفقاً لخطة الحكومة المركزية الخاصة بتعويض تسريح الزائد من العمال (الجريدة الرسمية، ١٩٨٦، العدد ٨٣). وحتى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ كان بإمكان العمال المسرحين المطالبة بتعويض فصل عن أربع سنوات على أقصى تقدير. وابتداءً من عام ٢٠٠٠ خُفِّضـــت الفـــترة وأصبحت لا تتجاوز عامين. ويتوقف تجميع تعويض الفصل على عدد سنوات العمل. ويُمنح تعويض فصل بشهرين عن كل سنة عمل على ألا يتجاوز ذلك التعويض ٢٤ شهراً. وخلال الثلاثة أشهر الأولى مـــن فـــترة تعويض الفصل يُدفع للعامل ٩٥ في المائة من آخر أجر تلقاه؛ وخلال الشهور السبعة التالية من فترة

تعويض الفصل تُدفع لـــه نسبة ٨٥ في المائة من آخر أجر تلقاه؛ وبعدها وخلال عشرة شهور، تُدفع لـــه نسبة ٧٥ في المائـــة من آخر أجر، وخلال الأربعة شهور الأخيرة من فترة الأجر المُقلَّص يتلقى العامل المفصول ٧٠ في المائة من آخر أجر دُفع لـــه.

٧٤- وفيما يتعلق بمنْح معاش لأرملة/أرمل موظف الخدمة المدنية المتوفى، تنطبق الحالة التالية: عند وفاة موظف خدمة مدنية (سابق)، تتقاضى الأرملة أو الأرمل معاشاً يعادل خمسة أسباع المعاش الذي كان سيتقاضاه المتوفى لو بلغ سن ٦٠ عاماً. ويحصل الأطفال دون سن ١٨ عاماً على سُبع معاش اليتامى.

٧٥- وكمـــا ذُكر آنفاً، أدى عسر الحالة المالية لجزر الأنتيل الهولندية إلى اتخاذ تدابير مختلفة لتخفيض التكاليف في التسعينات. ولم تُتخذ سوى تدابير قليلة تتعلق بخطة المعاشات. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ رُفع سن التقاعد من ٥٥ إلى ٦٠ عاماً.

٧٦- وتوخياً لضمان الحقوق الخاصة بالمعاش التقاعدي لموظفي الخدمة المدنية الذين كانوا يعملون في الدوائر الحكومية قبل ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، اعتُمدت خطة التقاعد المبكر. والشروط المنطبقة في هذه الخطة هي أداء ٢٠ عامـــاً مـــن الخدمـــة الداخلة في حساب المعاش التقاعدي، خمسة أعوام منها في جزر الأنتيل الهولندية، وألا يقل سن العامل عن ٥٥ عاماً.

٧٧- وفي عـــام ١٩٩٨ بـــدأ إنفاذ خطة المعاش التقاعدي المنقحة الخاصة بموظفي الخدمة المدنية. ويستند هذا التنقيح إلى خطة معاش ذات صلة بالسوق. وابتداءً من عام ١٩٩٨ يجب على جميع العاملين في الدوائر الحكومية والعاملين في المنظمات المستقلة بموجب قرار حكومي الاشتراك في خطة المعاشات التقاعدية لجزر الأنتيل الهولندية.

٧٨- وإذا اعتُبر موظف خدمة مدنية غير مؤهل للعمل بسبب تعرضه لحادث، أياً كان مكان هذا الحادث، تُدفع لـــه فوراً إعانة إعاقة. وتُحسب الإعانة على أساس سنوات العمل التي جمّعها لو عمل حتى سن ٦٠ عاماً.

المادة ١٠

حماية الأسر ومساعدتها

٧٩- أتاح اعتماد تخفيض ساعات العمل (انظر الفرع الوارد تحت المادة ٧) والعمل بدوام جزئي للمستخدمين الحكوميـــين الدائمين (القانون الوطني المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، الجريدة الرسمية، ١٩٩٧، العدد ٣١٣ والأحكـــام المنفذة لعام ١٩٩٨ المتعلقة بالمركز القانوني) إمكانية تحسين الجمع في الوقت الراهن بين العمل ومسؤوليات رعاية الأطفال والسهر على شؤون البيت.

توفير حماية خاصة للأمهات خلال فترة معقولة قبل الوضع وبعده

٨٠- أصـــبحت إجازة الحمل والأمومة للنساء العاملات تتمشى مع المعايير الدولية من خلال اعتماد القانون الوطـــني المـــؤرخ ٢٦ نيســـان/أبريل ١٩٩٩ الذي يعدل القانون الوطني الخاص بالتأمين الطبي (الجريدة الرسمية، ١٩٦٦، العـــدد ١٥) والقـــانون المدني لجزر الأنتيل الهولندية. وفي نظر الجهاز التشريعي، أن تمديد إجازة الحمل

والأمومة يتفق مع الجهود الرامية إلى التشديد على أهمية الحياة الأسرية وتربية الأطفال في إطار أسري، وبالتالي تعزيز القيم الأسرية.

٨١- ومدد القانون الوطني إجازة الحمل والأمومة لفترة أقصاها ١٢ أسبوعاً. وتُعتبر هذه الفترة "قصيرة نسبياً" بالمعنى الوارد في المادة ١٦١٤ من القانون المدني، بحيث تظل العاملة تتلقى أجراً كاملاً خلال فترة الإجازة. وتنطبق هذه الترتيبات أيضاً على الموظفات العاملات في الخدمة المدنية.

تخفيض سن الرشد

٨٢- يخفِّض القانون المدني الجديد لجزر الأنتيل الهولندية، الذي دخل حيز التنفيذ في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، السن التي يصبح الشخص عند بلوغها مؤهلاً تأهيلاً كاملاً قانوناً، إلى ١٨ عاماً.

المساعدة المقدمة للنساء اللائي يتعرضن للضرب

٨٣- شكّل مكتب المرأة في إقليم جزيرة كوراساو لجنة مكلفة بإنشاء ملجأ للنساء اللائي يتعرضن للضرب يزمع فتح أبوابه في بداية عام ٢٠٠٤.

سياسة الشباب المتكاملة

٨٤- وافق المجلس التنفيذي لإقليم جزيرة كوراساو، في تموز/يوليه ١٩٩٩، على خطة السياسات الخاصة بالشباب (*Kreando un futuro*) للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠. وتتضمن الخطة إطار عمل سليماً لصياغة برامج أنشطة محددة لصالح كوراساو. وأنشأ المجلس بموجب قرار مؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٩ مجلس سياسات الشباب المتكاملة، الذي اجتمع لأول مرة في تموز/يوليه ١٩٩٩. ويقدم المجلس المشورة في جميع المسائل المتعلقة بالشباب في كوراساو. وتُمثَّل في المجلس جميع الدوائر والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة.

٨٥- ووضع المجلس، على أساس خطة السياسات الخاصة بالشباب للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥، برنامجاً إنمائياً للشباب للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢ يتضمن أهدافاً وأنشطة محددة. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ اعتمد المجلس التنفيذي لإقليم جزيرة كوراساو البرنامج، ثم عُرض على إدارة التعاون الإنمائي وأُدمج في برنامج نماء شباب جزر الأنتيل الهولندية.

٨٦- كما أُقرَّت ثلاثة مشاريع نموذجية لصالح الشباب وهي: برنامج يجمع بين العمل والدراسة، وتقديم المشورة الخارجية للشباب المدمنين على المخدرات، ومشروع تمديد اليوم المدرسي *Mas Skol*. وأعلنت الحكومة الهولندية، في بيان صادر في ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، عن رغبتها في تمويل هذه المشاريع تحسباً للعهد الناشئ عن وثيقة السياسة العامة الخاصة بشباب جزر الأنتيل الهولندية المهاجر.

٨٧- وأنشئ رسمياً الفريق العامل المكلف برصد شباب كوراساو. وهو هيئة تشرف على النماء البدني والنفسي والاجتماعي والمعرفي للأطفال حتى سن ١٨ عاماً من أجل تحديد الاضطرابات الإنمائية في وقت مبكر ومعالجتها.

عرض عام للمشاريع التي يغطيها برنامج الأولوية العالية لكوراساو

٨٨- يـــرد في ما يلي عرض عام لمشاريع يغطيها برنامج الأولوية العالية لكوراساو، وهو جزء من برنامج نماء شباب جزر الأنتيل الهولندية:

(أ) **الوقاية:**

- رسوم تسجيل فردية في المدارس لصالح ٣٥٠ طفلاً؛
- مشـــروع التعليم لعام ٢٠٠٠: وهو حملة توعية تستهدف القائمين على تربية الأطفال، وتركز على التعليم الإلزامي؛
- مشروع التعليم لعام ٢٠٠٠: إتاحة التدريب لصالح الأولياء في خمسة أحياء؛
- خط اتصال مباشر لمساعدة الأبوين في كوراساو؛
- برنامج *Opstap opniuw* (وهو برنامج يستهدف الأســـرة لتحسين المهارات الأساسية لصغار أطفال المدارس) وينفذ في ستة أحياء؛
- اليوم المدرسي الممتد: مشروعان نموذجيان ينفذان في مدرستين؛
- اليوم المدرسي الممتد: مشاريع نموذجية تنفذ في ١٠ مدارس؛

(ب) **الفرصة الثانية:**

- دروس محورية للأطفال بداية من سن ١٢ عاماً فما فوق؛
- برامج محو الأمية وتعليم مهارات اجتماعية للمتوقفين عن الدراسة؛
- *E tinu di bario*؛
- أساليب التعلم لصالح ٥٠ شاباً تتراوح أعمارهم بين ١٠ أعوام و٢٤ عاماً؛
- مشاريع عمالة تتيح آفاقاً جديدة للشباب المحرومين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦ و٢٤ عاماً، وخطـــط عمل مجتمعي وتشريعات لخلق فرص عمل للعاطلين عن العمل الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٣٠ عاماً *(Lei di Bion)*؛

(ج) **التأهيل والمساعدة في المجال الاجتماعي:**

- مركز تقديم المعلومات والمشورة؛
- مشروع نموذجي يقدم المساعدة للشباب والأسر في حيَّيْن (كانغا وداين)؛
- المساعدة المتنقلة المكثفة؛

- تقديم المشورة الخارجية للشباب المدمنين على المخدرات؛

- إعادة تنظيم الرعاية الداخلية، بما فيها تدريب مديري الإدارة والارتقاء بالمساعدة والإيواء التربويين؛

(د) الأنشطة التي يجري تنفيذها بموجب خطة السياسات الخاصة بشباب كوراساو للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٣

`١` التربية الاجتماعية والثقافية

- فتح مركز يُعنى بالطبيعة والبيئة في بارك تروبيكال في آب/أغسطس ٢٠٠٣ (مبادرة من القطاع الخاص)؛

- ينظم مركز بوس دي هوبنتوت، بالتعاون مع وسائط الإعلام، حلقات عمل منتظمة تركز على الصور الإيجابية للشباب؛

- في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، بدأت شبكة التلفزيون التربوية تبث برنامجاً تعليمياً يستهدف جمهور الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٢ و١٨ عاماً يسمى *Aki ta papia Kòrsou*، يقدمه الشباب وتموله جهات خاصة؛

- أطلق مركز الابتكارات التعليمية برنامج *Nos Mundo*، وهو برنامج إخباري تموله الحكومة ويستهدف أساساً جمهور أطفال المدارس؛

- منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، نشرت فرقة عمل شباب جزر الأنتيل *Youth 4*، وهي مجلة تستهدف الشباب في جزر الأنتيل الهولندية وتصدر كل شهرين؛

- *Revista Deportivo*، وهي مجلة تصدر مرتين في الشهر في كوراساو منذ عام ٢٠٠٠، وتُعنى كلياً بالرياضة وتركز على الشباب المتميزين في طائفة واسعة من الأنشطة الرياضية التي تمولها في البداية الدولة لمرة واحدة ثم تمول في مرحلة لاحقة بموجب اتفاق يوقع بين الدولة ومركز الأنشطة الرياضية والترفيهية في كوراساو؛

- ما انفك مركز تدريب رعاية الشباب منذ سنوات عديدة يقدم دورات تدريبية من خلال المدارس إلى الشباب بداية من سن ١٢ عاماً وتهدف الدروس إلى تحسين مهاراتهم الاجتماعية؛

`٢` دعم الوالدين

- أعد اتحاد رعاية شباب جزر الأنتيل مقترح مشروع بالتعاون مع مؤسسة الصليب الأبيض والأصفر من أجل إنشاء تسعة مراكز دعم ترتبط بمصحات الرضع والأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة لصالح آباء الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ٤ سنوات؛

- في عام ٢٠٠١، نظمت هيئة حماية الطفل حملة دعائية في عدد من الصحف مولتها جهات خاصة خارجية. واستهدفت الحملة الوالدين وسلطت الضوء على جوانب من تربية الأطفال بطريقة جذلة؛

- خلال الفترة بين عامي ١٩٩٧ و١٩٩٩ كان مركز الطفل للإعلام والتربية يبث أسبوعياً برامج تلفزيونية مواضيعية تقدم المشورة إلى الوالدين بشأن طريقة تربية أطفالهما. وكانت تلك البرامج تمول من صناديق التنمية الهولندية. وخلال الفترة بين عام ١٩٩٢ وحزيران/يونيه ٢٠٠١، بث المركز برامج إذاعية مماثلة مولها نادي خدمات بالتعاون مع صناديق التنمية الهولندية. وفي عام ١٩٩٧ انطلق بث برامج إذاعية قصيرة في مختلف المحطات الإذاعية أسبوعياً بشأن قضايا تربية الوالدين لأطفالهما. وتوقفت تلك الأنشطة بسبب نقص الأموال؛

- يقدم عدد من المؤسسات دروساً في تربية الوالدين للأطفال: فمركز الطفل للإعلام والتربية يقدم، بمساعدة جهات تمويل خاصة، دروساً للأبوين اللذين لهما أطفال تتراوح أعمارهم بين صفر وأربعة أعوام؛ ومركز التوجيه التربوي، الذي تموله الحكومة، يقدم دورات تدريبية لوالدي الأطفال في مرحلة التعليم الابتدائي؛ ومركز التدريب على رعاية الشباب يقدم، بواسطة تمويل من جهات خاصة، دروساً لوالدي الأطفال في المرحلتين الابتدائية والثانوية، وإدارة صحة الشباب تقدم دورات تدريبية تمولها الحكومة لصالح والدي الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين صفر و١٨ عاماً؛

- يقدم مركز الطفل للإعلام والتربية دروساً أساسية للعاملين في دور الحضانة على مستويي التعليم ما قبل المهني والتعليم المهني الثاني؛

- بمساعدة وحدات الأحياء *Unidat di Bario* أطلق مركز التدريب على رعاية الشباب مشروع *Mas Moveshon ku formashon* في عام ٢٠٠٠. ويعرض المشروع دورات تدريبية لصالح الأشخاص النشطين في مراكز الأحياء وتموله صناديق التنمية الهولندية عن طريق صندوق التنمية الاجتماعية والأنشطة الاقتصادية؛

`٣` الآفاق الاقتصادية والاجتماعية

- تعتني إحدى دوائر المركز الوطني للتدريب المهني في جزيرة كوراساو بمختلف برامج العمالة ذات التوجه السوقي التي تمول في إطار عقد منحة مبرم مع الحكومة المركزية؛

- كما يقدم المركز المذكور عدداً من برامج العمالة ذات التوجه السوقي التي تمول في إطار برنامج الأولوية العالية لصالح الأطفال والشباب؛

- تركز الابتكارات الجارية حالياً في مجال التعليم على تحسين مواءمة التعليم والعمالة بغية تقليص عدد التلاميذ الذين يتركون الدراسة وتحسين فرص العمل. وتمول هذه الخطط من صناديق التنمية الهولندية وصناديق الحكومة المحلية؛

- فرقة التنمية: في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، أنشأت السلطة التنفيذية في إقليم جزيرة كوراساو (القرار رقم ١١٨٨٨/٢٠٠٠) لجنة فرقة التنمية التي أُنيطت بها مهمة صياغة خطة تنفيذ تدريجي خلال ثلاثة أشهر. وأنشئ مجلس فرقة التنمية في عام ١٩٩٨ بموجب قانون وطني (القانون الوطني

الخـــاص بفرقة التنمية (الجريدة الرسمية، ١٩٩٨، العدد ٢٥٦)). والهدف من فرقة التنمية هو: "القيام، في إطار داخلي، بإيواء وتدريب الشباب المحرومين والشباب الذين لا يمكن إيواؤهم في مؤسســـات التدريـــب العادية والإشراف عليهم. والغرض هو تأهيل الشباب ومساعدتهم على اكتساب مهارات مهنية عن طريق برنامج فرقة التنمية (استناداً إلى طريقة غلين ميلز). والمشكلة القائمة هي عدم ترتيب التمويل لذلك بعد".

٨٩- وفي عام ١٩٩٧ أعدّت إدارة خدمات الشباب في إقليم جزيرة كوراساو تقريراً عن السياسة العامة المتبعة في مجال رعاية الأطفال بعد ساعات الدراسة، وهي سياسة تهدف إلى توحيد النهج المتبع في معالجة هذه المسألة. ويقـــوم هـــذا النهج على ربط رعاية الأطفال بعد ساعات الدراسة بالمدارس. واعتمدت السلطة التنفيذية لإقليم جزيـــرة كوراساو هذا التقرير. وخلال العام ذاته أنشئت مؤسسة كوراساو لرعاية الأطفال بعد ساعات الدراسة لإتاحة التدريب والتعليم للأطفال في برنامجها. ويهدف التدريب والتعليم إلى النماء الاجتماعي والعاطفي للطفل عـــلى نحو ينهض بنماء شخصيته وتحقيق ذاته. ويقدَّم برنامج رعاية الطفل بعد ساعات الدراسة في ٢١ مدرسة ابتدائية ومدرسة واحدة للأطفال الذين يواجهون إعاقات في مجال التعليم، ومدرستين ثانويتين.

المادة ١١

٩٠- اضطرت حكومة جزر الأنتيل الهولندية في السنوات الأخيرة إلى اتخاذ تدابير صارمة لفرض قيود على إدارة الموارد المالية للبلد. وقد تعذر على الحكومة بسبب استمرار العجز المالي الاضطلاع ببعض مسؤولياتها على النحو الواجـــب في مجـــالات التعلـــيم والتدريب، وإدخال تحسينات على الأحياء والسكن وكذلك الأنشطة الرياضية. وناقشـــت لجنة كابريلس هذه المشاكل في تقريرها المعنون *(العودة إلى العمل: برنامج عمل اقتصادي واجتماعي)* وأوصـــت باتباع برنامج ذي شقين لتسوية المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تعاني منها جزر الأنتيل الهولندية عندئذ، أو على الأقل التخفيف من حدتها.

٩١- ووُضع الشق الأول من البرنامج بصفته برنامجاً طارئاً للانتعاش الاقتصادي على المدى القصير، هدفه تناول المشاكل المتراكمة في مجالات عديدة على مر السنين. ويشمل وضع مشاريع في قطاع الهياكل الأساسية لتحسين الطـــرقات والإســـكان، والارتقاء بالمدارس، ومراكز المجتمعات المحلية والمرافق الرياضية، إلى جانب تجديد المواد التعليمية والمواد المساعدة في المدارس.

٩٢- وإلى جانب دعم تعليم الأطفال وتعزيز التدريب وإعادة التدريب وتنظيم دورات تجديد المهارات، سيضع بـــرنامج الطـــوارئ أسس الشق الثاني، وهو البرنامج "الهيكلي". وسيجري التركيز في هذا الشق على دفع النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل لجعل الاقتصاد أكثر قدرة على الصمود وحفز اعتماد السكان على أنفسهم.

٩٣- وأنشـــئت مـــنظمة خاصـــة في عـــام ١٩٩٦ لتنفيذ السياسة ذات الشقين، وهي منظمة ريدا سوسيال Reda Sosial المعروفة أيضاً باسم صندوق التنمية الاجتماعية والأنشطة الاقتصادية. وكانت المؤسسات الحكومية والمـــنظمات غير الحكومية هي المكلفة بتنفيذ مختلف المشاريع. وخُصص مبلغ يناهز ٨٣ مليون غيلدر لمنظمة ريدا سوسيال لتنفيذ البرنامج.

٩٤- واستخدم هذا المبلغ لتمويل العديد من المشاريع في جزر الأنتيل الهولندية توخياً للارتقاء بالسكن والأحياء؛ والتعليم والتدريب؛ ورعاية الشباب والمسنين؛ والمعوقين والمدمنين على المخدرات؛ فضلاً عن مشاريع لحفز الاقتصاد. وتتضمن تلك المشاريع ما يلي (لا يزال بعضها قيد التنفيذ):

- أنفق زهاء ٣,٢ ملايين غيلدر على إعادة تزويق أو تجديد البيوت (مثل إنشاء مرافق الإصحاح الملائمة)؛

- في مجال رعاية الشباب (في مرافق تضم ١٢ مبنى تستخدمها جماعات الكشافة أو غيرها من عمل الشباب أو بصفتها دور رعاية أطفال) قُدم الدعم لزهاء ٦٠ مشروعاً؛

- شمل برنامج تحسين الأحياء صيانة متأخرة لزهاء ٣٠ مرفقاً رياضياً و٣٥ مرفقاً محلياً (بما فيها مراكز المجتمعات المحلية، ومصحات الرضع والأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة، وما سواها)؛

- أُنفق مبلغ يناهز ٨,٦ مليون غيلدر على أنشطة تعليمية غير رسمية مثل تعليم الكبار، ودعم الوالدين في تربية أطفالهما وتدريب المتطوعين؛

- نُفذ زهاء ٣٢ مشروع تنمية اقتصادية بمبلغ كلي قدره ٨,٣ مليون غيلدر، وشملت أساساً الدعم القطاعي للسياحة وللأعمال التجارية الصغيرة؛

- أُنفق مبلغ يناهز ١٩ مليون غيلدر على إعادة تزويق المدارس وعلى شراء معدات وأدوات تدريس جديدة؛

- استثمر مبلغ يناهز ٨,٥ مليون غيلدر في قطاع الرعاية (توفير الخدمات الطبية والرعاية للمعوقين والمدمنين على المخدرات، والمسنين).

٩٥- وأطلقت ريدا سوسيال في عام ١٩٩٨ مشروع بحث للوقوف على جيوب الفقر في أربع محافظات في كوراساو. ونُشرت استنتاجات المشروع في "*Pobresa Ban atak'é*" في عام ١٩٩٩، واستغلت كأساس لوضع برنامج جديد للحد من الفقر، انطلق في عام ٢٠٠٠. وفي عام ٢٠٠٣ جرى تحديث مشروع البحث المتعلق بالفقر.

السكن

٩٦- على الرغم من الهجرة الواسعة النطاق (التي بلغت نسبة ١,١ في المائة في عام ١٩٩٨ وهي معدل معقول بالنسبة لفترة الإبلاغ)، فإن عدد الوحدات السكنية الموجودة ازداد أكثر. ووفقاً للتعداد السكاني الذي أُجري في نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، تجاوز عدد المنازل المسكونة في كوراساو ٠٠٠ ٥١ منزل وبلغ ٠٠٠ ٤ في بونير و٠٠٠ ١٣ في سانت مارتن و٨٧٣ في سانت أوستاسيوس و٥٦٤ في سابا .

٩٧- وقد تحسنت نوعية المنازل في جميع الجزر، بالمقارنة مع التعداد الذي أُجري سابقاً لها:

في كوراساو: كانت نسبة ٩٣,٤ في المائة من جميع الوحدات السكنية تبعث على الرضا؛ وكانت نسبة ٤,٢ في المائة منها رديئة؛ وكانت نسبة ٠,٩ في المائة منها رديئة للغاية. وفي عام ١٩٩٢ بلغت هذه النسب المئوية ٩٠,٤ في المائة و٦,٢ في المائة و٢,١ في المائة على التوالي؛

في سانت مارتن: كانت نسبة ٨٧ في المائة من الوحدات السكنية تبعث على الرضا (١٩٩٢: نسبة ٦٩ في المائة)؛ وكانت نسبة ١١ في المائة منها رديئة (١٩٩٢: ٢٠ في المائة)؛ وكانت نسبة ٢ في المائة منها رديئة للغاية (١٩٩٢: ١١ في المائة)؛

في بونير: كانت نسبة ٦٩ في المائة من الوحدات السكنية تبعث عن الرضا (١٩٩٢: ٩٤,٤ في المائة)؛ وكانت نسبة ٣,٥ في المائة منها رديئة (١٩٩٢: ٤,٦ في المائة)؛ وكانت نسبة ٠,٥ في المائة منها رديئة للغاية (١٩٩٢: نسبة ١ في المائة)؛

في سانت أوستاسيوس: كانت نسبة ٩٠ في المائة من الوحدات السكنية تبعث على الرضا (١٩٩٢: نسبة ٨٢ في المائة)؛ وكانت نسبة ٨ في المائة منها رديئة (١٩٩٢: ١١ في المائة)؛ وكانت نسبة ٢ في المائة منها رديئة للغاية (١٩٩٢: ٥ في المائة)؛

في سابا: كانت نسبة ٩٥ في المائة من الوحدات السكنية تبعث على الرضا (١٩٩٢: ٨٩ في المائة)؛ وكانت نسبة ٤ في المائة منها رديئة (١٩٩٢: ٨ في المائة)؛ وكانت نسبة ١ في المائة منها رديئة للغاية (١٩٩٢: نسبة ٣ في المائة).

٩٨- وإلى جانب ازدياد عدد الوحدات السكنية، حدثت زيادة أيضاً في عدد ونوعية المرافق داخل كل وحدة سكنية. ولكل جزيرة الآن جمعيتها السكنية الخاصة بها وتنتسب هذه الجمعيات جميعها لمنظمة واحدة.

٩٩- ويتم إيلاء اهتمام خاص لتوفير مساكن للمسنين، نظراً لازدياد عددهم من بين السكان. كما يتم إيلاء اهتمام خاص للأقليات الأخرى مثل المعوقين بدنياً وعقلياً والعائدين بعد الهجرة والأشخاص الجدد في سوق السكن.

١٠٠- وقد استنبطت حوافز متعددة لدفع عجلة بناء المساكن الجديدة:

- إنشاء صندوق ضمان؛

- إقامـــة شـــراكة خاصة/عامة يوفر بموجبها الأرخبيل الأرض ويقوم شريك من القطاع الخاص بتقسيم هذه الأرض إلى قطع وبناء دور سكنية عليها؛

- إصدار مسودة قانون لإلغاء ضريبة الأرض؛

- إلغاء عملية إضافة الدخل التقديري لإيجار المسكن المملوك، لأغراض حساب ضريبة الدخل؛

- بذل جهود خاصة لبناء هياكل أساسية ومرافق في المناطق المحرومة التي هي بأمس الحاجة إليها.

١٠١- ويستنتج من الأرقام والحوافز المشار إليها أعلاه أن النقص في الوحدات السكنية في جزر الأنتيل يجب أن يوضـــع في المنظور الخاص به. ومع ذلك، فإن أكثر من ٤٠٠ ٦ شخص في كوراساو كانوا لا يزالون، في نهاية عـــام ٢٠٠١ مسجلين في قوائم الانتظار للحصول على مساكن اجتماعية. وكانت نسبة ٣٠ في المائة من أولئك الأشـــخاص مسجلة على قوائم الانتظار لمدة ١٠ سنوات أو أكثر. وأكبر مشكلة في تلبية احتياجات السكن هي عدم توفير الأموال لبناء المساكن.

وزارة التعاون في مجال التنمية

١٠٢- تقوم وزارة التعاون في مجال التنمية بتنسيق سياسة التنمية في جزر الأنتيل الهولندية. وهي تضطلع بالمهام الأساسية التالية:

١- وضع وصياغة وتنفيذ سياسة وطنية، بما في ذلك ميزانية، لتنمية جزر الأنتيل الهولندية بوجه عام والتعاون في مجال التنمية مع طائفة من الجهات المانحة بوجه خاص.

٢- الاضـــطلاع بأنشـــطة تمكن من دعم نوعية وكمية السياسات المتعلقة بقضايا التعاون في مجال التنمية، وإدارة هذه الأنشطة.

٣- تنسيق وتطوير وتنفيذ ورصد وتقييم مشاريع إنمائية وطنية متكاملة.

٤- تقـــديم المشورة إلى الكيانات الإدارية وغيرها من الكيانات المعنية بتنمية وتمويل وتنفيذ ورصد وتقييم برامج ومشاريع إنمائية وطنية وإقليمية.

٥- تمثيل حكومة جزر الأنتيل الهولندية في العلاقات مع شركاء للتنمية ثنائيين ومتعددي الأطراف.

١٠٣- وتـــتلقى جزر الأنتيل الهولندية معظم مساعدتها من هولندا والاتحاد الأوروبي في شكل مشاريع وبرامج. كما تتلقى المساعدة التقنية من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٠٤- وإلى جانب علاقات جزر الأنتيل الهولندية مع الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فإنها تتمتع بمركـــز المراقب في بعض الهيئات الدولية مثل منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، كما أنها عضو منتسب في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وفي المنظمة العالمية للسياحة.

١٠٥- ويتخذ التعاون في مجال التنمية بين جزر الأنتيل الهولندية وهولندا شكل تمويل المشاريع في قطاعات متنوعة. فمنذ عام ١٩٩٩ وهذا التعاون يستند إلى وثيقة السياسة *Toekomst in Samenwerking* (المستقبل في التعاون) ويركز على القطاعات التالية:

(أ) التعليم؛

(ب) الحكم السديد؛

(ج) التنمية الاقتصادية والمستدامة؛

(د) القانون والنظام.

١٠٦- وتعتبر هذه القطاعات أساسية في تعزيز استقلال جزر الأنتيل الهولندية واعتمادها على الذات. وتعتقد حكومة جزر الأنتيل الهولندية أنه ينبغي، إلى جانب إيلاء اهتمام إلى هذه القطاعات الرئيسية، إيلاء اهتمام خاص أيضاً إلى قطاع الصحة والقطاع الاجتماعي في إطار علاقة التنمية بين الشريكين في المملكة.

١٠٧- وبالإضافة إلى القطاعات المشار إليها سابقاً، اتفقت حكومتا هولندا وجزر الأنتيل الهولندية على تخصيص أموال للمشاريع التي شرعت فيها منظمات غير حكومية في جزر الأنتيل الهولندية. وقد أنشئت منظمة التمويل المشترك لجزر الأنتيل لهذا الغرض في عام ٢٠٠٣.

١٠٨- وهناك خطط للتحول التدريجي من التمويل الذي يقوم على المشاريع إلى التمويل الذي يقوم على البرامج والذي يستمد جوهره من برامج التعاون السنوي المتعددة الأطراف التي سيتم تنفيذها جميعاً في القطاعات ذات الأولوية المشار إليها أعلاه. وسيؤدي ذلك إلى إقامة علاقة تنمية تقوم على الاحتراف والمساواة والموضوعية ولا يسمح فيها للجهات المانحة بأن تتدخل في التفاصيل دون أن يكون هناك ضرورة لذلك.

١٠٩- وقد وافقت الحكومة الهولندية وحكومة جزر الأنتيل الهولندية على تحويل مسؤولية اتخاذ القرارات فيما يتعلق بتمويل أنشطة التنمية، من هولندا إلى جزر الأنتيل الهولندية. وفي هذا الصدد أصدرت لجنة Wijers التي تضم ممثلين من الحكومتين، تقريراً بعنوان *Nieuwe kaders, nieuwe kansen* (أطر جديدة، فرص جديدة) في عام ٢٠٠٢. ويقدم التقرير توصيات لإنشاء صندوق جديد للتنمية.

١١٠- وستركز صناديق التنمية على برامج سنوية متعددة الأطراف تستند إلى سياسات إنمائية لكل من أقاليم الجزيرة (النهج القائم على العمل من أسفل إلى أعلى) والحكومة المركزية. وسيتم تقليل البيروقراطية إلى الحد الأدنى، والابتعاد عن السياسة عند رصد الأموال. وفضلاً عن ذلك سيُفصل بوضوح بين صياغة السياسة (دورة السياسة) والتنفيذ (دورة المشاريع).

١١١- وسيتم إنشاء لجنة مختلطة مؤلفة من ممثلين عن الحكومية الهولندية وحكومة جزر الأنتيل، للشروع في تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير لجنة Wijers. ومن المأمول أن يبدأ صندوق التنمية عمله في عام ٢٠٠٤.

التعاون بين جزر الأنتيل الهولندية والاتحاد الأوروبي

١١٢- يستند التعاون المالي والتقني بين جزر الأنتيل الهولندية والاتحاد الأوروبي إلى القرار المتعلق باتفاق الشراكة، الذي يستند بدوره إلى معاهدة روما (١٩٥٧). وهذا التعاون هو بلا شك مفتاح النجاح في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في جزر الأنتيل الهولندية.

١١٣- وهناك اتفاق شراكة بين جزر الأنتيل الهولندية والاتحاد الأوروبي منذ عام ١٩٦٤. ولتحقيق أهداف القرار المتعلق بالشراكة، تستخدم أداتان هما التعاون التجاري والتعاون المالي والتقني.

١١٤- ويتم حالياً تشغيل ثلاثة صناديق إنمائية أوروبية. وقد عمل الصندوق الإنمائي الأوروبي السادس بين عامي ١٩٨٥ و١٩٩٠ وأُغلق. وتم تحويل الأرصدة المتبقية إلى الصندوق الإنمائي الأوروبي التاسع. وكانت آخر اتفاقية هي اتفاقية لومي الرابعة التي ظلت سارية لمدة ١٠ سنوات (١٩٩٠-٢٠٠٠). وكانت السنوات الخمس الأولى لقرار المجلس مشمولة بالصندوق الإنمائي الأوروبي السابع. وقد خصص الصندوق الإنمائي الأوروبي السابع لجزر الأنتيل الهولندية مبلغاً قدره ٠٠٠ ٧٢٥ ٢٢ يورو باستثناء عمليات التحويل. ويغطي فترة السنوات الخمس الثانية الصندوق الإنمائي الأوربي الثامن، وذلك باعتماد قدره ٠٠٠ ٦٢٥ ٢٦ يورو. والصندوق الإنمائي الأوروبي الثامن الذي لا يزال قيد التنفيذ، حدد قطاعين رئيسيين:

(أ) توسيع وإعادة تأهيل القطاع الحضري؛

(ب) أوجه النقص في القطاع الاجتماعي.

١١٥- وتم تخصيص مبلغ ٢٠ مليون يورو للصندوق الإنمائي الأوروبي التاسع. ومن المتوقع أن يسهم البرنامج في إجراء تحسينات في المجالات التالية:

(أ) الهياكل الأساسية الحضرية للمناطق السكنية المحرومة اجتماعياً (رصد إرشادي بمبلغ قدره ١٥ مليون يورو)؛

(ب) مشاريع ريادية في الوحدات السكنية المنخفضة التكلفة (رصد إرشادي بمبلغ قدره ٥ ملايين يورو).

١١٦- ويغطي الصندوق الإنمائي الأوروبي التاسع الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٧.

١١٧- وتعكف وازرة التعاون في مجال التنمية على وضع الصيغة النهائية لوثيقة برنامج وحيد يضع إطاراً لبرنامج إرشادي للتمويل في إطار الصندوق الإنمائي الأوروبي التاسع.

١١٨- وتم مناقشة التعاون الإقليمي في إطار المادة ١٦ من قرار المجلس المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ (2001/822/EC). ويقدم الاتحاد الأوروبي الدعم على كل من المستوى الأقاليمي ومستوى بلدان وأقاليم ما وراء البحار ومستوى مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، بهدف التصدي للمشاكل المشتركة والاستفادة من وفورات الحجم.

١١٩- وفي هـــذا السياق، خصص الاتحاد الأوروبي في إطار الصندوق الإنمائي الأوروبي الثامن مبلغاً قدره ١٠ ملايين يورو للتعاون الإقليمي لجميع بلدان وأقاليم ما وراء البحار على أساس "الأولوية لمن سبق". وسيتم في إطار الصندوق الإنمائي الأوروبي التاسع توفير مبلغ قدره ٨ ملايين يورو. ومع ذلك، يتم حالياً مناقشة البدائل الممكنة لتخصيص مبلغ الـ ٨ ملايين يورو هذا في إطار الصندوق المذكور.

١٢٠- وفضلاً عن ذلك، شرعت جزر الأنتيل الهولندية وأوروبا في تنفيذ مشروع للتصدي لفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز سيتم تقديم الاقتراح المنقح بشأن تمويله إلى الاتحاد الأوروبي في حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

التعاون بين جزر الأنتيل الهولندية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٢١- قامـــت وزارة الـــتعاون في مجـــال التنمية بإعداد مشروع التعاون القطري لجزر الأنتيل الهولندية للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٤. وبما أن جزر الأنتيل الهولندية طرف يقدم اشتراكات صافية، فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي غـــير ملـــزم بأن يحصل على موافقة مجلسه التنفيذي على إطار التعاون القطري. ولذلك فإنه سيتم اعتماد إطار التعاون القطري من جانب المكتب القطري وإرساله إلى مقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لاستعراضه.

١٢٢- وفيما يلي مجالات التعاون الرئيسية التي تندرج في "إطار التعاون القطري":

(أ) تعزيز القدرة على التخطيط الاقتصادي والإدارة المالية؛

(ب) التنمية الاجتماعية وتوليد العمالة؛

(ج) إدارة الكوارث والبيئة.

١٢٣- ووافـــق مجلس الوزراء على التعاون في هذه المجالات. ولكن لم يتم حتى الآن وضع الصيغة النهائية لإطار التعاون القطري بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجزر الأنتيل الهولندية.

السياسة المعتمدة إزاء بلدان الجوار

١٢٤- اعتمد مجلس جزيرة كوراساو بالإجماع في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ مُقترَحاً يعترف فيه بأهمية بلدان الجوار في تنمية كوراساو وأهمية المشاركة المحلية في مبادرات جديدة. وفي عام ٢٠٠١، قرر المجلس التنفيذي لإقليم جزيرة كوراساو إنشاء لجنة لتحليل وتقييم ووضع مخطط لحالة المراكز المجتمعية في كوراساو. والهدف من ذلك هو وضع خطة ملموسة لإجراء تغييرات عند الضرورة لإفادة المجتمع بوجه عام والمراكز المجتمعية واتحاد المراكز المجتمعية في جزيرة كوراساو بوجه خاص. وأصدرت هذه اللجنة تقريرها في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. واستناداً إلى هـــذا الـــتقرير، أُســـندت إلى لجنة أخرى مهمة تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير والتي تتضمن تنظيم دورات (على مستوى التدريب المهني الثانوي) للقادة من البلدان المجاورة والمجموعات المجاورة.

المادة ١٢

١٢٥- وقعت الحكومات على اتفاق للصحة مع مؤسسة ARBO CONSULT (مؤسسة الضمان الصحي لموظفي الخدمة المدنية) بغية تعزيز صحة ورفاه وأمان العاملين في بيئة عملهم. وتقدم مؤسسة الضمان الصحي لموظفي الخدمة المدنية وموظفي الحكومة مجموعة من الخدمات الأساسية المسماة ببرنامج الصحة الأساسية لمؤسسة ARBO، وتتضمن ما يلي:

(أ) الضمان الصحي في إطار العمل

يتم تقديم الدعم والمشورة لتوجيه وإعادة تأهيل الموظفين الذين لا يستطيعون، بسبب مرضهم، أداء عملهم، ويتم تقديم الدعم إلى أرباب العمل والعاملين فيما يتعلق بالعمل والصحة حتى ينتهي عقد عمل العامل. ويشمل هذا البرنامج "التقييم وتقديم التوجيه" فيما يتعلق بالغياب الناجم عن الإصابة بمرض، وتقييم الظروف الصحية في محل العمل، والاختبارات الطبية والمشاورة التي يجريها فريق طبي اجتماعي.

(ب) الرعاية الصحية في إطار العمل

يتم تقديم الدعم والمشورة في توجيه العاملين الذين يعانون من مشاكل نفسية بسبب عملهم أو بسبب أوضاعهم الخاصة التي تعوق أداءهم عملهم على أكمل وجه. ويتم تقديم الدعم إلى الموظفين فيما يتعلق بجوانب الرفاه في محل العمل. ويتضمن هذا المشروع التوجيه الاجتماعي في العمل وتقديم المشورة من قبل فريق طبي اجتماعي.

(ج) تحسين ظروف العمل

يتم إجراء جرد وتقييم للمخاطر في مكان العمل فيما يتعلق برعاية المستخدمين وأمنهم ورفاههم. كما تقدم المشورة إلى أرباب العمل فيما يتعلق بالسياسة الواجب اتباعها بشأن ظروف العمل. ويتضمن هذا البرنامج عمليات تفتيش العمل، وإجراء بحوث عن ظروف العمل وتقييم مستوى الإصحاح في مكان العمل وعمليات الإبلاغ.

المادة ١٣

١٢٦- إن حكومة جزر الأنتيل، إذ تدرك تماماً دور ووظيفة التعليم في عملية التنمية الوطنية، قد بذلت قصارى جهودها خلال السنوات العشر الماضية لإدخال تحسينات على قطاع التعليم، وذلك في فيما يتعلق بأطره المؤسسية (التشريعات والتنظيم والهياكل) ومضمونه الفعلي (وضع طرق ومناهج جيدة ورفع مستوى العاملين في مجال التعليم). كما أولت اهتماماً كبيراً لوضع أطر للتعاون بين جزر الأنتيل الهولندية وبين هذه الأخيرة وهولندا، ولزيادة هذا التعاون إلى أقصى درجة.

١٢٧- ويمكن إيجاز جميع السياسات والتدابير الأخرى التي تم تنفيذها حتى الآن في قاسم مشترك واحد هو إصلاح نظام التعليم. وستستند هذه العملية إلى مؤشرين: أولاً الحاجة إلى التصدي لأوجه النقص القائمة، وثانياً

الأهمية الحاسمة للتصدي للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية المتنامية التي يواجهها البلد. ولا يزال المبدأ الرئيسي المعتمد في جزر الأنتيل هو أن التنمية البشرية من خلال التعليم هي مفتاح التقدم الاجتماعي الاقتصادي والسياسي. والعوامل الأخرى التي تقوم عليها سياسة الإصلاح في مجال التعليم هي عوامل تتعلق بالعولمة والتطورات التكنولوجية السريعة (اقتصاد المعارف).

١٢٨- والجانب الآخر للنظرة التي تنظر بها الحكومة إلى عملية إصلاح قطاع التعليم هو التزامها بمبدأ التعليم مدى الحياة، الذي يمكن المواطنين من مواصلة تنميتهم طوال حياتهم.

١٢٩- وقد تم في عام ١٩٩٨ وضع الصيغة النهائية لخطة متكاملة لسياسة التعليم في جزر الأنتيل الهولندية معنونة *De Doorbraak (نقطة التحول)* بهدف إجراء الإصلاح المراد في مجال التعليم وتحسين نوعية التعليم. وشُرع بالفعل في إدخال تحسينات وتغييرات هيكلية على جميع مستويات التعليم خلال السنوات التي سبقت وضع هذه الخطة. وفي هذا السياق، تم الاضطلاع بالأنشطة التالية في الفترة بين عامي ١٩٩٥ و١٩٩٨.

التعاون بين هولندا وأقاليم الجزيرة

١٣٠- تم إنشاء الهيئة الاستشارية الوطنية المشتركة المعنية بالتعليم في جزر الأنتيل الهولندية لضمان تنسيق قضايا السياسة العامة على المستوى الإداري. وتم التوقيع على اتفاقات وطنية في مجالات تتضمن التعليم الثانوي الأساسي، وأسلوب التعليم الجديد للطلاب الذين تتراوح أعمارهم بين ٤ سنوات و١٥ سنة، وتقديم منح وقروض إلى الطلاب، والإحصاءات المتعلقة بالتعليم.

التعاون بين هولندا وأوروبا والمنطقة

١٣١- يتم التعاون بين هولندا وأوروبا رسمياً وفقاً لبروتوكول. وتم خلال سنتين متتاليتين تطبيق برنامج عمل ينص على الاضطلاع بأنشطة في مجال تطوير التعليم ونظم ضمان النوعية والتعاون بين الوزارات والمؤسسات التعليمية. وتم، فيما يتعلق بثلاثة مشاريع، الاتفاق بشأن التمويل والتنفيذ:

- الاشتراكات في المعاشات التقاعدية للمعلمين الهولنديين؛
- تقديم زمالات لطلاب جامعة جزر الأنتيل الهولندية؛
- توأمة المدارس ضمن المملكة.

لجنة اليونسكو

١٣٢- تم إبرام اتفاقات مع لجنة اليونسكو الوطنية في جزر الأنتيل لاستخدام موارد اليونسكو في تعزيز الإصلاحات في جزر الأنتيل. وهكذا، خصصت لجنة اليونسكو في عام ١٩٩٦ يوماً للتسامح وركزت على موضوع مكافحة العنف عند تنظيم احتفالات في جميع الجزر، ولا سيما في المدارس. وأدى ذلك إلى مشروع إقليمي *("Met alle geweld")* يتعلق بمكافحة العنف في التعليم. كما شاركت مدارس جزر الأنتيل في المشروع الإقليمي للبحر الكاريبي لحماية وصون البحر الكاريبي.

عمليات تقييم النوعية

١٣٣- أجريت عمليات تقييم النوعية خلال هذه الفترة في قطاع التعليم الخاص، بما في ذلك عمليات الإصلاح الحكومية. كما تم تقييم نوعية التعليم بلغة البابيامنتو للناطقين بها ومؤهلات المعلمين والمعلمات الذين يدرسون هذه اللغة. وتم إصدار وثيقة للسياسة العامة عن الدراسات الاجتماعية في المدارس، تضمنت بعض المبادئ التوجيهية العامة، وأصبح هذا الموضوع ملزماً في المدارس الابتدائية ابتداءً من آب/أغسطس ١٩٩٧. وتم مناقشة وثيقة السياسة العامة المتعلقة بتعليم جميع الأطفال في سن التعليم الإلزامي *Stappen naar een betere toekomst (Steps towards a better future (خطوات نحو مستقبل أفضل)* مع جميع الآباء والأمهات وتم اعتمادها كهدف للسياسة المتعلقة بالأطفال التي تتراوح أعمارهم بين ٤ سنوات و١٥ سنة. وتم اعتماد وثيقة السياسة العامة المتعلقة بالتعليم الثانوي الأساسي في جزر الأنتيل الهولندية ووضعت خطط محددة لتنفيذها تتعلق بمسائل مثل الاستراتيجيات والنهج وزيادة التدريب والاتصالات. وأنشئ مكتب للمشروع وحددت، في شكل مسودة، الأهدافُ المبتغاة لكل موضوع. وقامت لجان خاصة بالمناهج بوضع التفاصيل بالنسبة لمختلف المناهج الدراسية.

التشريعات

١٣٤- تم سن مراسيم وطنية بشأن التعليم التقني الثانوي والتعليم المهني الثانوي والتعليم ما قبل المهني والتعليم الثانوي في مجال الاقتصاد المترلي. وقدم إلى البرلمان مشروع قانون وطني يتناول التجارب التعليمية *(Ontwerp-Landsverordening Onderwijskundige Experimenten)* للحصول على موافقته، وهو مشروع يضع الأساس القانوني للخبرات التعليمية في المستقبل. ويتضمن مشروع القانون الوطني الجديد المتعلق باللغات الرسمية للبلد *(Ontwerp-Landsverordening Officiële Talen)* جميع المشاريع السابقة المتعلقة بهذا الموضوع، بما في ذلك مشاريع القوانين الوطنية المتعلقة بطريقة هجاء لغة البابيامنتو واللغة الهولندية. ويفتح ذلك المجال أمام إمكانية تنظيم طريقة هجاء اللغة الإنكليزية أيضاً في وقت ما في المستقبل. وفضلاً عن ذلك، تم وضع مبادئ توجيهية للوائح التنظيمية المدرسية، وزيد عدد مواضيع الامتحانات في مرحلة التعليم ما قبل الجامعي من ستة مواضيع إلى ٧ مواضيع وزيد عدد الساعات المخصصة للتعليم الديني من ساعة واحدة إلى ساعتين في الأسبوع.

تدريب المدرسين

١٣٥- تم التوصل إلى اتفاق مع IPSO وكلية التربية لتنظيم حلقات تدريبية قصيرة كحل ممكن لمواجهة النقص في عدد المدرسين. وتم وضع خطة أخرى للتدريب في مجال التعليم الثانوي الأساسي وشُرع في تنظيم دورات تدريبية إضافية لجميع المدرسين العاملين في مجال التعليم الثانوي العام كجزء من مشروع *Anders Nederlands* لتدريس اللغة الهولندية وفي موضوعي الحساب والرياضيات.

الدورات التدريبية للمحتجَزين

١٣٦- تجدر الإشارة إلى أنه يتم، كجزء من الجهود المبذولة لإعادة إدماج المحتجزين في المجتمع، توفير دورات للمحتجزين في سجن كوراساو، ومن المزمع توسيع نطاق هذه الدورات. وتتراوح الدورات بين التعليم الأساسي ودورات مكتوبة على مستوى التعليم الثانوي العام المتوسط أو العالي، وتشمل التدريب المهني. وتُقدَّم هذه الدورات مجاناً بطبيعة الحال.

١٣٧- كما يتم في المدرسة الإصلاحية الحكومية (المعروفة اليوم بمدرسة غلين ميلز) تعليم الأحداث الذين يتم احتجازهم بموجب أمر من المحكمة، إلى جانب توفير فرص التعليم بشكل عام في جزيرة كوراساو. وتتراوح هذه الدورات بين التعليم الابتدائي والتعليم المتوسط العام والتعليم الثانوي العام العالي.

١٣٨- كما يجدر بالملاحظة أن محكمة الوصاية ووكالة الإشراف على الأسرة تقومان معاً برصد الظروف التي يمكن في إطارها للأحداث تلقي التعليم.

١٣٩- وتمثلت التغييرات الرئيسية التي حدثت منذ عام ١٩٩٨ فيما يلي: تطبيق التعليم الثانوي الأساسي؛ إجراء استعدادات لتطبيق طريقة جديدة للتعليم تستهدف الأطفال من سن ٤ سنوات إلى سن ١٥ سنة *(funderend onderwijs)* وإدخال تعديلات على نظام التعليم الثانوي والتعليم المهني.

تطبيق التعليم الثانوي الأساسي

١٤٠- إن جوهر التعليم الثانوي الأساسي هو أن يتلقى الطالب في السنتين الأولى والثانية من التعليم الثانوي تعليماً عاماً. وهذا يعني ضمناً حضور جميع الطلاب نفس عدد الصفوف في نفس المواضيع، بغض النظر عن نوع التعليم (التعليم الثانوي ما قبل المهني)، والجمع بين التعليم قبل المهني والتعليم التقني الثانوي والتعليم الثانوي العام، أو التعليم الثانوي العام العالي/التعليم ما قبل الجامعة. وفي جزر الأنتيل الهولندية، خلافاً للحال في هولندا، كانت مواد التدريس والكتب المدرسية متسقة على الدوام مع مستوى التعليم (أي التعليم الثانوي ما قبل المهني (التعليم التقني الثانوي المتوسط والتعليم الثانوي العام المتوسط) أو التعليم الثانوي العام العالي/التعليم ما قبل الجامعي). وتم تطبيق التعليم الثانوي الأساسي في السنة الدراسية ١٩٩٨/١٩٩٩.

تطبيق طريقة جديدة لتعليم الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٤ سنوات و١٥ سنة

١٤١- لا تحدث الإصلاحات في مجال التعليم نتيجة فراغ وإنما لتدارك أوجه القصور في نظام التعليم التي يتم تسليط الضوء عليها من خلال عمليات التقييم. وعند إجراء تقييم لنظام التعليم، فإن السؤال الرئيسي الواجب الإجابة عليه هو ما إذا كانت أهداف التعليم قد تحققت. وبوجه عام، يراد من التعليم الوفاء بثلاثة أهداف:

- على مستوى الفرد: المساهمة في التنمية الشخصية؛
- على مستوى المجتمع والثقافة: إعداد الطلاب للمشاركة بفعالية في المجتمع؛
- على المستوى الاجتماعي الاقتصادي: إعداد الشباب للعمل في مهنة ما.

١٤٢- ونشرت في جزر الأنتيل الهولندية، على مر السنين، تقارير متعددة تحلل معدلات نجاح مدارسها من ناحيتي الكم والنوع. وكانت النتائج التي خلصت إليها هذه التقارير منذرة بالخطر، بحيث دفعت إلى إجراء إصلاحات في نظام التعليم. وفي نيسان/أبريل ١٩٨٩، تم صياغة خطة لسياسة التعليم تعكس رأياً يتعلق بسياسة التعليم في المستقبل عنوانها "*Enseñansa pa Un i Tur*/التعليم للفرد وللجميع".

١٤٣- وفي عام ١٩٩٣، أدت المناقشات التي أجريت بشأن تحسين التعاون بين الحكومة المركزية وأقاليم الجزر إلى التوقيع على بروتوكول للتعاون في مجال التعليم. وأنشئت بموجب هذا البروتوكول هيئة استشارية وطنية للتعليم.

١٤٤- ووافقت جميع الجهات المعنية على مضمون سياسة التعليم وهو: ضرورة توجيه هذه السياسة نحو اتخاذ تدابير تعليمية ابتكارية قصيرة الأجل تؤدي إلى تحقيق نفس الهدف النهائي المتمثل في تحسين مستقبل أطفال جزر الأنتيل.

١٤٥- وبغية تحقيق الهدف المتمثل في تنشئة كل طفل في كل مدرسة في جزر الأنتيل الهولندية تنشئة أقوى من خلال التعليم، بلغة لينغوا فرانكا في المدارس التي تدرَّس فيها لغة بابيامنتو في جزر ليوارد وباللغة الإنكليزية في جزر ويندوارد، أوعز وزير التربية آنذاك إلى وزارة التعليم بوضع خطة مفصلة متعددة الخطوات في عام ١٩٩٤. وأدى ذلك إلى وضع خطة للسياسة العامة تُنفذ على مراحل متعددة، في آذار/مارس ١٩٩٥، لتجديد نظام التعليم الأساسي في جزر الأنتيل الهولندية وعنوانها *"Stappen naar een Betere Toekomst"* (نحو مستقبل أفضل). وتستند الخطة إلى مبادئ توجيهية ونقاط انطلاق وأهداف تتعلق بالتعليم في جزر الأنتيل الهولندية، على النحو الوارد في مذكرة سياسة التعليم (التعليم للفرد والجميع) ودستور جزر الأنتيل الهولندية. كما أن بروتوكول التعاون كان إطاراً مرجعياً لهذه الخطة أستند إليه التعاون بين الوزير وممثلي قطاع التعليم.

١٤٦- وفي عام ١٩٩٧، وُضعت خطة تستند إلى خطة السياسة العامة المتعددة المراحل لتطبيق طريقة جديدة لتعليم الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٤ سنوات و١٥ سنة. وهي تنص على برنامج لتنفيذ هذه الطريقة الجديدة للتعليم بدءاً من اتخاذ القرار بشأنها حتى متابعتها، ورصد التقدم الذي تحرزه.

١٤٧- وتم فيما بعد وضع خطة ثالثة في شباط/فبراير ٢٠٠٢ تحدد الأطر الهيكلية للتعليم الابتدائي والثانوي. وهي تؤكد على الأهداف الوطنية للتعليم وتتوسع في منظور ومهمة وأهداف تعليم الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٤ سنوات و١٥ سنة على النحو المنصوص عليه في الخطتين السابقتين. وهذه الخطة، التي تضع مبادئ توجيهية للأشخاص العاملين في التعليم، تحدد وتصف مختلف العوامل القائمة في مجال التعليم، وتقدم صورة عامة لما ينبغي أن تكون عليه المدارس في الواقع. وتم في النهاية تطبيق نظام التعليم الجديد للطلاب الذين تتراوح أعمارهم بين ٤ سنوات و١٥ سنة في جزر الأنتيل الهولندية في السنة الدراسية ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

المشاكل التي تواجهها رياض الأطفال والمدارس الابتدائية في جزر الأنتيل الهولندية

١٤٨- تستهدف طريقة التربية الجديدة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٤ سنوات و١٥ سنة إيجاد حل للمشاكل التي تم تحديدها في رياض الأطفال والمدارس الابتدائية في جزر الأنتيل الهولندية، وهي:

- معدلات التسرب العالية؛
- معدلات الرسوب العالية؛
- النسبة العالية للطلاب الذين يتم إحالتهم إلى مدارس خاصة؛
- قلة عدد الطلاب الذين يواصلون التعليم ويلتحقون بالتعليم الثانوي العام.

وتُعزى هذه المشاكل إلى الأسباب التالية:

- عدم وضوح أهداف التعليم؛
- التدريس بلغة لا تكون اللغة الأم للتلاميذ أو المعلم؛
- تدريس جميع التلاميذ في كل سنة نفس مجموعة المواضيع، وهو أمر لا يراعي كثيراً الاختلافات في القدرات الفردية والخبرات ومعدلات النمو؛
- النظام الصارم المتمثل في أن يدرِّس المعلم في الصف الواحد تلاميذ ذوي قدرات مختلفة، الأمر الذي لا يترك إلا مجالاً قليلاً للاهتمام الفردي بكل تلميذ؛
- رداءة وسائل التدريس بوجه عام والنقص في الإمداد بها؛
- قِدم المناهج الدراسية؛
- رداءة أبنية المدارس؛
- عدم اهتمام الوالدين بما يحدث داخل المدرسة؛
- عدم توفير ما يلزم من معدات أو ما يكفي من مدرسين لتقديم المساعدة إلى الطلاب المحرومين أو الطلاب الذين لا يلمّون إلماماً كافياً بلغة التعليم داخل المدرسة؛
- عدم تخصيص الحيز اللازم في المناهج الدراسية لنمو الطالب جسدياً وعقلياً واجتماعياً؛
- سوء إدارة المدارس (في بعض الحالات)؛
- عدم توفر فرص أمام المدرسين لتطورهم مهنياً أو الإشراف عليهم؛
- المشاكل التي يتم مواجهتها في تشغيل المدارس.

الأهداف المتوخاة من طريقة التعليم الجديدة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٤ سنوات و١٥ سنة

١٤٩- تتمثل أهداف طريقة التعليم الجديدة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٤ سنوات و١٥ سنة فيما يلي:

(أ) إرساء الأسس التي يمكن لمواطني جزر الأنتيل الهولندية أن يبنوا عليها حياتهم. ولذلك فإن هدفها الأول هو توفير تعليم عام يراعي مجتمع جزر الأنتيل ومنطقة البحر الكاريبي والعالم أجمع؛

(ب) تمكين أطفال جزر الأنتيل من تعلم مهارات ومواقف وقيم خلال فترة ١٠ سنوات تساعدهم طوال حياتهم حتى وإن لم يواصلوا التعليم الرسمي فيما بعد. وإلى جانب تعلم القراءة والكتابة والحساب، يجب أن يتعلم الطفل أيضاً القدرة على الجزم والمرونة والمسؤولية والقدرة على المساعدة والتمتع بالاستقلال والثقة بالنفس

لتمكينه من المشاركة بالكامل وبروح المودة في الحياة الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية لجزر الأنتيل الهولندية ضمن المملكة وفي منطقة البحر الكاريبي وفي العالم أجمع؛

(ج) غرس المعارف والمهارات وروح التفهم التي ترسي أسس النمو الشخصي وتساعد الطفل على أن يصبح عضواً فعالاً في المجتمع. كما أنها تشكل أساساً يمكن أن يبنى عليه التعليم اللاحق. ولتشجيع النمو الشخصي، ينبغي إتاحة المجال أمام الطفل لتطوير إمكاناته الفكرية والأخلاقية والاجتماعية والعاطفية والفنية، وكذلك مهاراته، تطويراً كاملاً. ولبلوغ هذه الأهداف، ينبغي أن يكون التعليم في البداية متناغماً مع الحياة اليومية للطفل وأن يقوم على تشجيع الطفل وإشباع تعطشه الطبيعي للمعرفة، وأن يمضي، من ثم، إلى تجاوز عالم الطفل.

خصائص الطريقة الجديدة لتعليم الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٤ سنوات و١٥ سنة

١٥٠- ينبغي، لتحقيق هذه الأهداف الجديدة، أن يستوفي تعليم الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٤ سنوات و١٥ سنة، المعايير الواردة أدناه :

(أ) ينبغي أن يتيح مد فترة التعليم الأساسي غير الانتقائي لتشمل جميع التلاميذ الذين تتراوح أعمارهم بين ٤ سنوات و١٥ سنة، مما يعني تأجيل اتخاذ أي إقرار نهائي بشأن التدريب واختيار المهنة. وسيؤدي ذلك إلى وضع أسس أمتن لأي تعليم لاحق وللالتحاق بسوق العمل:

- توفير مسار تعليم متواصل وغير انتقائي مقسم إلى ثلاث مراحل متتالية تركز على الفئة العمرية من ٤ إلى ٨ سنوات (المرحلة الأولى) والفئة العمرية من ٨ سنوات إلى ١٢ سنة (المرحلة الثانية) والفئة العمرية من ١٢ إلى ١٥ سنة (المرحلة الثالثة) مع إجراء تقييم منتظم لرصد النوعية؛

- إدماج رياض الأطفال القائمة حالياً في صفوف الاستقبال في المدارس الابتدائية لكي تشكل المرحلة الأولى للتعليم. ومن المنطقي وفقاً لعملية النمو الطبيعي للطفل، اعتبار السنوات بين ٤ و٨ سنوات بمثابة مرحلة واحدة متسقة للنمو. كما أن ذلك يؤدي إلى تذليل الصعوبات المتعلقة بتكيف الطفل عند الانتقال من رياض الأطفال إلى المدارس الابتدائية. وسيكون من المهم في مرحلة إعداد الطفل ضمان أن تكون جميع المدارس مزودة على النحو المناسب لاستقبال الأطفال في هذه الفئة العمرية كلها؛

- تحويل السنتين الأوليين من التعليم الثانوي إلى السنتين الأخيرتين - المرحلة الثالثة من طريقة التعليم الجديدة؛

- تكون لغة التعليم هي اللغة التي يتحدث بها غالبية السكان: لغة بابيامنتو بالنسبة لجزر ليوارد والإنكليزية بالنسبة لجزر ويندوارد؛

- التخلي بصورة مرنة وتدريجية عن نظام المواد القياسية في كل سنة دراسية؛

- التركيز على الفرد و الاستفادة من تنوع المجموعة؛

- إدماج التعليم الخاص (أي مدارس الأطفال الذين يواجهون صعوبات في التعلم أو التصرف) في التيار الرئيسي للتعليم؛

- توسيع نطاق التعليم من خلال تدريس مواضيع أكثر تنوعاً - نظرية وعملية على السواء - في المرحلة الثالثة، ومن خلال إيلاء مزيد من الاهتمام لتطوير مهارات الطلاب الاجتماعية والثقافية والتقنية والفنية والبدنية؛

- زيادة التركيز في جميع المراحل الثلاث على توجيه الطالب نحو الاندماج في المجتمع.

التطبيق العملي للطريقة الجديدة في تعليم الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٤ سنوات و١٥ سنة

١٥١- يعتمد النظام الجديد في التعليم نهجاً شاملاً إزاء الطفل إذ يعتبر أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين نمو الطفل جسدياً واجتماعياً وعاطفياً وذهنياً وروحياً. وعلى الرغم من أن الأطفال يمرون عموماً في نفس مراحل النمو الفكري، فإنهم يختلفون في قدراتهم من حيث سرعة التعلم وكيفية ذلك. وهذا يعني أن لكل طفل مساراً خاصاً للنمو وأنه يتعين على المدرسين أن يشجعوا الطفل ويشرفوا على تعلمه ويساعدوه في المضي في هذا المسار - وأن يتيحوا المجال لكل طفل لكي ينمو ويتعلم وفقاً لقدراته وأن يقدروا ذلك. وينبغي إعطاء قيمة لكل شئ يستطيع الطفل القيام به. وأحد ميزات هذا النظام الجديد هو تعليم مجموعات مكونة من أطفال من فئات عمرية مختلفة. والهدف الهام من ذلك هو إيجاد "مجتمع من المتعلمين" يتم تشجيع ودعم كل فرد فيه. وقد تتضمن هذه المجموعات، في المرحلة الأولى، أطفالاً تتراوح أعمارهم بين ٤ و٦ سنوات على سبيل المثال أو ٥ و٧ سنوات، وهذا يتيح مجالاً أكبر للتفاعل فيما بين الأطفال من هذه الأعمار المختلفة والابتعاد عن النظام القديم القائم على تعليم واحد لكل فئة عمرية. ويتم تكوين المجموعات بالاستناد إلى الاهتمامات المشتركة أو المواضيع المحددة لا بالاستناد إلى القدرة على التعلم أو العمر. ولذلك فان هذه المجموعات هي مجموعات متغايرة من حيث الجنس والمهارات. وهذا النظام المرن المتبع في تكوين المجموعات يعلم الأطفال الصغار التعلم مع الأطفال الأكبر سناً، الذين اكتسبوا طريقة في التعلم تتسم بقدر أكبر من "النضج". ولذلك فإن الأطفال الأكبر سناً يحتذون حذو معلميهم عند قيامه بدور الناصح، ويبادرون بـ "تعليم" الأعضاء الصغار في المجموعة. وميزة طريقة التعليم هذه هي أن الطفل الأكبر سناً يكتسب، عند قيامه بدور الناصح، قدراً أكبر من احترام الذات والثقة. ولذلك أهمية وآثار على الهوة التي تفصل بين النمو الفعلي للطفل وقدرة الطفل على التعلم التي يمكن أن يعززها المعلم أو القرين أو عضو آخر في المجموعة. ويترتب على ذلك أنه يمكن مساعدة الطفل الأصغر سناً، بصورة مؤقتة، لكي يقوم بمهام تتجاوز قدراته الفعلية. وبما أن المعلم يركز في هذه الطريقة الجديدة للتعليم على نمو الطفل ويعتبره عملية مستمرة فلا يكون هناك مجال لرسوب الطفل. فيتم حفز النمو الفردي لكل طفل، ولا يقوم المعلم إلا بدور الميسِّر.

١٥٢- وانطلاقاً من مسلَّمة أن التعليم هو عملية مستمرة يبني فيها الطفل معارفه، فإن اختيار أهداف المناهج الدراسية يتم وفقاً لاحتياجات كل طفل واهتماماته ومواطن قوته. ويقوم المعلمون بوضع المناهج الدراسية التي تركز على الطفل. ولكي يتمكن المعلمون من متابعة وتوثيق نمو وتقدم الطفل، فإنهم يستخدمون وسائل إبلاغ نوعية مثل حقائب للأوراق وشروحات تقوم على القصص، وملاحظات، ويوميات، وأشرطة فيديو. ولا يتم اللجوء إلى الاختبارات سواء كانت موحدة أو تلك التي يضعها كل معلم كما لا يتم استخدام أي كتب مدرسية

أو كتب مقررة. وبدلاً من ذلك، يركز المعلم على كل مجال من مجالات نمو الطفل ويقيّم الطفل من حيث درجة تقدمـــه ومدى تطور قدراته. ولا يتم رصد أداء الطفل وفقاً لدرجات محددة. وبما أنه يتم تعليم التلميذ لسنوات متعددة من قِبَل نفس المعلم، فإن هذا المعلم يكون قادراً على رسم صورة جيدة لكل جانب من جوانب نمو التلميذ.

١٥٣- وبإمكان المعلمين أن يسجلوا نمو الطفل من خلال استخدام رسم بياني أو تقرير شفوي. ويتم توثيق ذلك باستخدام أدوات لقياس الكمية تكون بمثابة أساس لدعم وتعليم الأطفال بالاستناد إلى احتياجاتهم الفردية. وطريقة العمل هذه تمكّن الأطفال من النظر إلى أنفسهم كأفراد قادرين على التعلم.

التغييرات التي أُدخلت على التعليم الثانوي

١٥٤- تم تحديث نظام التعليم الثانوي لكي يحقق الأهداف التالية:

- رفع مستوى التعليم وضمان تحسين التعليم بشكل يتمشى مع الاحتياجات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية؛

- التصدي للمشاكل وتحسين وصون النوعية؛

- الاســـتجابة بصـــورة مناسبة للمطالب الجديدة الناجمة عن التحديث الاقتصادي والتكنولوجي الجذري الذي يرافق نمو الاقتصاد القائم على المعرفة؛

- ضمان الفرص للطلاب لمواصلة التعليم في الداخل أو في الخارج، ولا سيما في هولندا.

إصلاح نظام التعليم ما قبل المهني والتعليم الثانوي العام المتوسط

١٥٥- يعـــاني نظاما التعليم ما قبل المهني والتعليم الثانوي العام المتوسط من أوجه نقص متعددة تتمثل في كون النظامين لا يتمشيان جيداً مع خلفيات التلاميذ الثقافية والاجتماعية.

١٥٦- ويتمحور إصلاح نظامي التعليم ما قبل المهني والتعليم الثانوي العام المتوسط حول ما يلي:

- تحديث التعليم؛

- الانتقال بصورة سلسلة من التعليم الثانوي الأساسي إلى التعليم المهني الثانوي؛

- تحســـين الانتقال من التعليم ما قبل المهني أو التعليم الثانوي العام المتوسط أو غيرهما من أشكال التعليم الثانوي إلى المجتمع وسوق العمل؛

- المحافظـــة على الصلة بين التعليم ما قبل المهني وقطاعات سوق العمل من خلال توفير برامج واسعة النطاق تتمشى مع العمل. ويؤدي ذلك، في بعض الحالات، إلى إمكانية تأجيل اختيار المهن. وتساعد البرامج المتعددة المواضيع على تلبية الطلب وتتصدى في الوقت نفسه للمشاكل المتعلقة بالنطاق.

١٥٧- وتتمثل عملية تحديث نظامي التعليم ما قبل المهني والتعليم الثانوي العام المتوسط في دمج هاتين المرحلتين في مرحلة واحدة هي التعليم الثانوي ما قبل المهني، حيث يستطيع الطالب بعد التخرج منها الالتحاق بمرحلة التعليم المهني الثانوي. وقد شُرع في تطبيق ذلك في العام الدراسي ٢٠٠٢/٢٠٠٣.

١٥٨- والغرض من ذلك هو ضمان زيادة اتساق مضمون الدراسة مع مراحل التعليم اللاحقة. ولتطبيق التعليم الثانوي ما قبل المهني، ينبغي وضع برامج دراسية مقرونة بمجموعات متسقة من المواضيع التي ينبغي إجراء الامتحانات فيها بالنسبة لكل قطاع. وستتم مواءمة مضمون مواضيع التدريس مع التعليم الثانوي الأساسي وصياغته في سياق هيكل التعليم الثانوي المهني الجيد النوعية. ويختار التلميذ، في الوقت المناسب، القطاع وبرنامج الدراسة.

١٥٩- وينقسم التعليم الثانوي ما قبل المهني إلى ثلاثة قطاعات هي:

- التكنولوجيا؛
- الصحة؛
- الاقتصاد.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن لكل قطاع مجموعة من البرامج ذات الوجهة المهنية.

١٦٠- ولتحسين الربط بين التعليم الثانوي ما قبل المهني والسياق الاجتماعي لجزر الأنتيل الهولندية، أصدرت وزارة التعليم والثقافة والرياضة تعليمات لتطبيق مناهج دراسية جديدة.

١٦١- وللحد من معدلات التوقف عن الدراسة في التعليم الثانوي ما قبل المهني، وبغية إتاحة فرص عادلة ومتكافئة أمام جميع الطلاب للانتهاء من تعليمهم بنجاح، سيتم إيلاء الاهتمام على الصعيد الهيكلي للاحتياجات التعليمية لكل طالب. والهدف من هيكل الرعاية هذا هو معالجة الفوارق في قدرة الطلاب على التعلم ومهاراتهم وأساليب تعلمهم وكذلك خلفياتهم الاجتماعية - الاقتصادية والثقافية، والاستجابة على النحو المناسب للفوارق بين الصبيان والبنات والمشاكل المحددة التي يواجهها الصبيان في المدارس.

١٦٢- والهدف من هذه المرافق هو تقديم الدعم إلى جميع الطلاب لمواصلة دراستهم في المدارس والحيلولة دون تسربهم من المدرسة. كما أنها ستمكِّن بصفة خاصة مجموعات الطلاب الذين لا يُتوقع منهم الانتهاء بنجاح من مرحلة التعليم الثانوي ما قبل المهني، من الالتحاق بتعليم يوجههم نحو العمل.

١٦٣- ولن يتم تركيز التعليم الموجه نحو العمل على قطاع محدد للعمل بل إنه سيركز، بدلاً من ذلك، على الطالب. ولن يحال إلى نظام التعليم الموجه نحو العمل إلا عدد محدود من الطلاب الذين يتم اختيارهم والذين يتعين عليهم اتباع إجراءات قبول صارمة. ويراعي التعليم الموجه نحو العمل، كلياً، القدرات الفردية لكل طالب ويُقصد منه أن يكون بمثابة تعليم موضوع وفقاً لاحتياجات كل طالب، تعليم يكون للخبرة العملية في الداخل والخارج دور أساسي فيه.

إصلاح التعليم الثانوي العام العالي والتعليم ما قبل الجامعي

١٦٤- من بين جميع الأنواع المختلفة للتعليم المقدم في جزر الأنتيل الهولندية، تعد المدارس الحالية للتعليم الثانوي العام العالي والتعليم ما قبل الجامعي الأقرب إلى نظيراتها في هولندا. فمعظم مناهجها الدراسية وموادها التعليمية وامتحاناتها تأتي من هولندا.

١٦٥- والتعليم الثانوي العام العالي والتعليم ما قبل الجامعي بحاجة إلى إصلاح للأسباب الثلاثة التالية:

(أ) المشاكل الحالية التي تواجهها مدارس التعليم الثانوي العام العالي والتعليم ما قبل الجامعي، وتشمل ما يلي: نقص المواد التعليمية والموارد المالية؛ قِدم أساليب التعليم، إذ يتم تدريس جميع الطلاب في سنة معينة نفس مجموعة المواضيع؛ نقص عدد المعلمين المحليين؛ عدم تكييف مواد التعليم مع احتياجات خاصة:

- تَعيَّن على المجموعة الأولى من الطلاب الذين انتهوا من التعليم الثانوي الأساسي والذين التحقوا بالصف الثالث من التعليم الثانوي العام العالي والتعليم ما قبل الجامعي في العام الدراسي ٢٠٠٠/٢٠٠١، مواصلة تعليمهم في نفس المواضيع. ولذلك فإن الإصلاح القصير الأجل لهذين النوعين من التعليم سيقوم على الابتكارات التي أُدخلت بالفعل في التعليم الثانوي الأساسي؛

- شُرع في هولندا في إصلاح نظامي التعليم الثانوي العام العالي وما قبل الجامعي، من خلال الأخذ بنظام الجمع بين المواضيع.

١٦٦- وابتداءً من العام الدراسي ١٩٩٩/٢٠٠٠، استند التعليم في الصفوف الأعلى للتعليم الثانوي العام العالي والتعليم ما قبل الجامعي في هولندا إلى أربعة برامج متميزة ومتسقة لتدريس المواضيع التي تعد الطالب للالتحاق بدورات تعليمية مماثلة في التعليم العالي. وقد تم دمج بعض المواضيع وإضافة مواضيع أخرى إلى المناهج التعليمية. وتستخدم المدارس نهجاً جديداً إزاء التعليم، كما تمت مراجعة شروط الامتحانات.

١٦٧- وهذه العملية الجارية في هولندا تؤثر تأثيراً كبيراً على نظامي التعليم الثانوي العام العالي والتعليم ما قبل الجامعي في جزر الأنتيل الهولندية:

(أ) ابتداء من ١ آب/أغسطس ١٩٩٩ فصاعداً، يتعين على الطالب في الصف الرابع من التعليم الثانوي العام العالي أو التعليم ما قبل الجامعي أن يستوفي شروط الدخول إلى مدارس التعليم العالي في هولندا التي تتطابق مع الطريقة الجديدة في الجمع بين المواضيع:

- تبقى الامتحانات القديمة الأسلوب سارية ومتاحة في جزر الأنتيل الهولندية حتى حزيران/يونيه ٢٠٠٣ بالنسبة للطلاب في مرحلة التعليم الثانوي العام العالي وحتى حزيران/يونيه ٢٠٠٤ بالنسبة للطلاب في مرحلة التعليم ما قبل الجامعي. ويمكن للطلاب الحاصلين على شهادات "قديمة الأسلوب" (التعليم الثانوي العام العالي أو التعليم ما قبل الجامعي) أن يلتحقوا بالتعليم العالي في هولندا وفقاً للدرجات التي حصلوا عليها، وذلك حتى نهاية آب/أغسطس ٢٠٠٤؛

- إذا تم الإبقاء على السياسة الحالية، فإن الامتحانات الهولندية "القديمة الأسلوب" لا تعود سارية بعد التواريخ أعلاه.

١٦٨- وشُـــرع في عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ في إصلاح نظامي التعليم الثانوي العام العالي والتعليم ما قبل الجامعي. وسنوات التعليم الثلاث المتبقية في نظامي التعليم الثانوي العام العالي والتعليم ما قبل الجامعي تستند الآن إلى الجمع بين المواضيع وفقاً لما هو معمول به بالفعل في هولندا. وستكون هناك ثلاث مجموعات للمواضيع:

- الثقافة والمجتمع (العلوم الإنسانية)؛

- الاقتصاد والمجتمع (العلوم الاجتماعية)؛

- العلوم الطبيعية.

١٦٩- وســـتتألف كـــل مجموعة من المواضيع من مجموعة أساسية مشتركة، وعنصر متخصص، ومواضيع يمكن اختيارها بحرية. وبإمكان الطالب أن يقرر اختيار مواضيع إضافية اختيارية. والموضوع الأساسي المشترك هو إلى حـــد بعيد استمرار للمواضيع التي يتم تدريسها في مرحلة التعليم الثانوي الأساسي ويتم تدريس بعضها بشكل متكامل بينما يتم تدريس المواضيع المتخصصة بشكل يتمشى مع مجموعة المواضيع المحددة. ويمكن للطالب أن يختار في الحيز "الحر"، من بين المواضيع المتبقية، وإن أمكن بشكل يعزز موضوع تخصصه أو بشكل يتيح أكبر قدر من الفرص المتعلقة بمواصلة الدراسة.

التغييرات في التعليم المهني

١٧٠- تؤثر التغييرات في التعليم المهني على كل من التعليم الثانوي ما قبل المهني والتعليم الثانوي المهني: فالتعليم الـــثانوي مـــا قبل المهني يعد الطالب للتعليم الثانوي المهني ولذلك فإنه ليس بمثابة مرحلة نهائية للتعليم. والتعليم الثانوي المهني يتمشى مع طرق التعليم في التعليم الثانوي ما قبل المهني وهو يسمح للطالب بالحصول على شهادات في أربع مراحل مختلفة. وتم توسيع نطاق تعليم المهارات العملية في جميع أشكال التعليم المهني.

المادة ١٥

تم الاضطلاع بالأنشطة الثقافية التالية في الفترة بين ١٩٩٥ و١٩٩٨

١٧١- اعتُمدت سياسة إطارية للثقافة. وتم الانتهاء من تقييم وظيفي "للهيئة الاستشارية للتعاون الثقافي في جزر الأنتيل الهولندية" وتم تقديم اقتراح إلى أقاليم الجزر يتعلق بطريقة جديدة لكي تعتمدها الهيئة الاستشارية. كما تم الأخذ بقواعد واضحة للتعاون مع المسؤولين في الهيئة الاستشارية. ونتيجة لهذه الجهود، تم التوقيع على بروتوكول جديد للتعاون الثقافي بين الشركاء في المملكة. وبالإضافة إلى ذلك، عولجت مسألة الإعفاء من الرسوم المفروضة على الكتب والمواد التعليمية الأخرى. وأخيراً، تم في عام ١٩٩٦ تخصيص يوم يدعى "يوم الأنتيل" وحصلت جزر الأنتيل في النهاية على نشيدها الوطني الخاص بها.

١٧٢- وفي نهايـــة عام ٢٠٠١، تم وضع الصيغة النهائية لخطة السياسة الثقافية لإقليم جزيرة كوراساو وعنوانها Rumbo pa Independensia Mental، وهـــي المخطـــط الأولي للسياســـة الثقافية في كوراساوا للقرن الحادي والعشرين. وهذه الوثيقة المفصلة للغاية تنص، في جملة أمور، على إنشاء هيئة جديدة Kas Di Kultura، من المزمع أن تصبح الهيئة الأولى لتنفيذ السياسة الثقافية في الجزيرة. وتتضمن مهامها ما يلي :

- البحوث ووضع السياسات والتوثيق؛
- المحاكاة وتعزيز وتقييم وتطوير الثقافة والفنون؛
- تقديم المنح وتدقيقها.

١٧٣- وشرعت هيئة Kas Di Kultura في عملها في عام ٢٠٠٢. ونظمت في نهاية عام ٢٠٠٢ مهرجاناً ثقافياً حقق نجاحاً كبيراً وشاركت فيه مجموعات موسيقية من أروبا وبونير وكوراساو.

جامعة جزر الأنتيل الهولندية

١٧٤- أنشأت الحكومة المركزية في عام ١٩٧٩ "الجامعة الوطنية لجزر الأنتيل الهولندية"، وهي تتمتع بشخصية قانونـــية مستقلة. والمرسوم الوطني المتعلق بإنشاء جامعة جزر الأنتيل الهولندية يشكل الأساس القانوني للجامعة. وتتمثل مهمة الجامعة في توفير التعليم العالي لإعداد الطالب لتقلد مناصب في المجتمع يكون التعليم فيها إما أساسيا أو مفيداً. كما يتوقع من التعليم الجامعي أن يعلم الطالب القدرة على الجمع بين مختلف مواضيع التدريس وروح المسؤولية المدنية. ويساعد التعليم الجامعي الطالب في الحصول على زمالات لمواصلة البحث والتعليم العالي وتطوير المجـــتمع، كمـــا أن بإمكـــان الجامعة، عند الطلب، تنظيم دورات لإطراف ثالثة ترغب في الحصول على خبرات إضافية. وتبذل الجامعة كل ما في وسعها لدعم التعاون الفعال مع مراكز تعليمية أخرى داخل وخارج جزر الأنتيل الهولندية. وتنص خططها الاستراتيجية على أنها تتطلع إلى أن تصبح مركزاً إقليمياً للمعارف.

١٧٥- وهـــناك خمس كليات: كلية الحقوق، وكلية العلوم الاجتماعية والاقتصادية وكلية التكنولوجيا، وكلية الدراسات اللغوية والثقافية العامة، وكلية الطب. ومن المزمع أن تبدأ هذه الأخيرة عملها في المستقبل القريب.

١٧٦- وتقـــدم الجامعـــة التعليم العالي والتعليم المهني العالي على أساس دوام كامل أو جزئي. ويُقبل فيها جميع الأشخاص الذين أتموا بنجاح التعليم الثانوي أو التعليم المهني الثانوي العالي. ويجوز للأشخاص الذين تبلغ أعمارهم ٢٣ عاماً فما فوق والذين لم يحصلوا على المؤهلات المطلوبة للدخول أن يتقدموا لامتحان خاص للدخول. ويقدم التعليم في جامعة جزر الأنتيل الهولندية بالتعاون مع جامعات وكليات في هولندا والولايات المتحدة.

١٧٧- وتموَّل الجامعة، بصورة كاملة تقريباً، من قبل الحكومة المركزية، وتجعل هذه الحكومة التعليم العالي متاحاً للجميع في جزر الأنتيل الهولندية. بيد أن سيئة ذلك هي أن الجامعة تعتمد على الأموال الحكومية. وبغية الحد من هذا الاعتماد المالي، يتم حالياً إعداد عقد للرعاية المالية يبرم مع الحكومة. وبموجب هذا العقد تقدم الحكومة إلى الجامعة، ضمن فترة متفق عليها، إعانات تتعلق بأمور محددة في مجالات التعليم والبحوث والخدمات العامة. ويتعين

على الجامعة، من جانبها، تحمّل التكاليف المتبقية، من خلال إيجاد مصدر ثالث للتمويل. وتتمتع الجامعة باستقلال إداري كامل بموجب قانون أصدره البرلمان. ويؤدي ذلك إلى الفصل بين صلاحيات الجامعة وصلاحيات الحكومة، بينما يقوم مجلس استشاري نيابة عن الحكومة بالإشراف على الامتثال للقانون.

١٧٨- ويوفر القانون الوطني للتعليم العالي في جزر الأنتيل الهولندي، الذي تجري صياغته حالياً، الإطار القانوني لمؤسسات التعليم العالي. ولذلك، ستكون الجامعة، في المستقبل القريب، ملزمة بالعمل وفقاً لهذه الأحكام القانونية الجديدة.

المتحف الوطني للآثار والانثروبولوجيا

١٧٩- في عام ١٩٩٤، اتخذت حكومة جزر الأنتيل الهولندية آنذاك، كجزء من جهودها الرامية إلى قصر مسؤوليات الحكومة الوطنية على سلسلة من المهام الأساسية، قراراً يتعلق بالسياسة العامة ويتمثل في إسناد مهمة إدارة المعهد الوطني للآثار والانثروبولوجيا لجزر الأنتيل الهولندية إلى مؤسسة مستقلة واحدة أو أكثر. وقام وزير التعليم والثقافة وشؤون الشباب والرياضة، آنذاك، بتعيين لجنة لتقديم المشورة إلى الوزير بشأن إنشاء متحف وطني للآثار والانثروبولوجيا تقوم بإدارته مؤسسة. وقام فريق عامل بالأعمال التحضيرية اللازمة وتم إنشاء مؤسسة (Stichting NAAM) في ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٨. ويتمثل هدفها الرئيسي في بث المعارف عن التاريخ والتراث الثقافيين في بونير وكوراساو وسابا وسانت أوستاتيوس وسانت مارتن، وتعزيز ثقافة وهوية السكان.

١٨٠- وفي عام ١٩٩٩، قام المتحف الوطني للآثار والأنثروبولوجيا بوضع خطة عمل لم تقتصر على المهام التقليدية للمتحف - أي الجمع والتوثيق وإجراء البحوث والصيانة والتسجيل والمعارض- بل تضمنت أيضاً تثقيف الجمهور وكذلك تقديم الدعم والمساعدة لإضفاء الطابع المهني على المتاحف.

١٨١- وفي آذار/مارس ٢٠٠١، قرر المتحف الوطني للآثار والأنثروبولوجيا أن هدفه الفوري لا يتمثل في إنشاء متحف مركزي بل في إيجاد قاعدة أوسع لدعم المتاحف في صفوف أفراد المجتمع. وتتجلى هذه السياسة الجديدة في الشعار "لا مجرد متحف بل صيانة تراثنا الثقافي".

١٨٢- ويراعي المتحف الوطني للآثار والأنثروبولوجيا، عند تطبيق هذه السياسة، حقيقة أن المتاحف جديدة نسبياً في جزر الأنتيل الهولندية: فلم يتم افتتاح أول متحف، وهو متحف كوراساو، إلا في عام ١٩٤٧. وفي عام ٢٠٠٣، كان هناك في جزر الأنتيل الهولندية أكثر من ٢٠ متحفاً يضم ممتلكات في الأرياف، بأثاثها الأصلي، وكنائس وكُنُساً ومنازل عائلية. وجميع هذه المتاحف تقريباً هي متاحف تأسست بموجب مبادرات خاصة وتسلط الضوء على مختلف جوانب ماضي جزر الأنتيل وتاريخها الثقافي.

١٨٣- وقد حدثت الزيادة في عدد المتاحف بفضل التقدم في المعارف المتعلقة بالصون الوقائي والتوثيق المنتظم والتسجيل وطرق العرض، وكذلك بفضل التقدم في البحوث ذات الصلة. ويؤدي المتحف الوطني للآثار والأنثروبولوجيا في هذه المجالات الهامة دوراً داعماً ومكملاً.

١٨٤- ويقوم المتحف الوطني للآثار والأنثروبولوجيا بتنفيذ مبادئ السياسة المشار إليها أعلاه من خلال صياغة مشاريع تثقيفية وبث المعارف المتعلقة بالصيانة والتشجيع على التسجيل الرقمي للتراث الثقافي، وذلك مثلاً في

إطار تنظيم حلقات دراسية وحلقات عمل ومحاضرات تستهدف العاملين في المتاحف وغيرها من منظمات التراث. كما أنه يقدم الدعم إلى شبكة متاحف جزر الأنتيل من خلال إصدار وثائق تتعلق بالتراث الثقافي في شكل مقالات تصدر في الصحف نصف الشهرية، وترجمة ونشر معلومات ذات صلة بصون التراث تحت سطح البحر وحمايته بصورة قانونية. وفي عام ٢٠٠٢، أدى المتحف الوطني للآثار والأنثروبولوجيا دور المنسق في مساعدة جميع وفود الجزيرة على الإعداد لمهرجان دِل كاريبي في سانتياغو دي كوبا. وفي ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٢، قامت متاحف كوراساو، المجتمعة تحت ما يسمى بـ Plataforma di Musea di Kòrsou، بتنظيم يوم عالمي للمتاحف، بصورة مستقلة لأول مرة، وساعد المتحف الوطني للآثار والأنثروبولوجيا على تنسيق العملية. كما عمل المتحف الوطني للآثار والأنثروبولوجيا على إصدار طبعة خاصة لـ *Ñapa*، وهو الملحق الذي تصدره يوم السبت الجريدة اليومية لكوراساو *Amigoe*.

١٨٥- ولم تكتسب جزر الأنتيل الهولندية حتى الآن إلا القليل من الخبرة فيما يتعلق بطرق البحث عن تراثها الثقافي المادي وغير المادي وصونه. ومن الأساسي تعزيز الخبرة المحلية بشأن جوانب متنوعة لصون التراث، وقد التمس المتحف الوطني للآثار والأنثروبولوجيا المساعدة من خبراء خارجيين محليين ودوليين. كما أنه يقوم بتنظيم تدريب عملي في الخارج، وذلك مثلاً في المعهد الاستوائي الملكي في أمستردام.

١٨٦- وتعتمد الإدارة السليمة لمقتنيات المتحف على دقة التسجيل والوصف وفي عام ٢٠٠١، تم اتخاذ قرار بأن يطبق المتحف الوطني للآثار والأنثروبولوجيا تدريجياً نظام التسجيل الخاص بالمتاحف. وفي آذار/مارس ٢٠٠٢، نظم المتحف الوطني للآثار والأنثروبولوجيا دورة تمهيدية لمدة ثلاثة أيام تستهدف العاملين فيه والممثلين عن متاحف في سابا وسانت أوستاتيوس وسانت مارتن وبونير وكوراساو وأروبا.

١٨٧- وفي عام ٢٠٠٢، نجح المتحف الوطني للآثار والأنثروبولوجيا في إدراج المعارف المتعلقة بالتراث الثقافي في الأهداف المراد تحقيقها من استخدام الطريقة الجديدة في التعليم الابتدائي والثانوي، وقام لهذا الغرض بإعداد مشروع "التراث الثقافي، كتر للطلاب" لوضع المواد التعليمية. وهذه المواد، المعدّة لتلاميذ المرحلة الثانية من التعليم الابتدائي (الصفوف ٤ إلى ٦ سابقاً) في ثلاث لغات وتوزع في جميع جزر الأنتيل الهولندية. إلا أن جهود تمويل هذا المشروع أخفقت في عام ٢٠٠٢.

المحفوظات التاريخية المركزية

١٨٨- ينظم "قانون المحفوظات الوطنية في جزر الأنتيل الهولندية" وصول الجمهور إلى جميع المعلومات التي تقوم بجمعها الهيئات الحكومية وخزنها في شكل إلكتروني أو في شكل ورقي في المحفوظات. وباعتماد هذا التشريع (PB 1989, No.64) تمكنت جزر الأنتيل الهولندية من صون حق اجتماعي هام لمواطنيها. وبإمكان المواطنين الرجوع إلى الوثائق الأصلية، مجاناً، بعد مرور ٤٠ عاماً (ستتغير هذه المدة عن قريب لكي تصبح ٢٠ عاماً) من خلال اتخاذ ترتيبات لنقل الوثائق التي يختارون الاطلاع عليها إلى دائرة المحفوظات الوطنية. واعتمد هذا القانون في عام ١٩٩٦. ولكن تم في عام ١٩٩١ وضع خطة أصلية لإدارة المحفوظات بوجه عام تضم قواعد بشأن:

- التشريعات؛
- المرافق؛
- الهيكل التنظيمي؛
- المشاريع.

التشريعات

١٨٩- في نفس الوقت الذي اعتمد فيه بصورة رسمية قانون المحفوظات الوطنية (PB 1989, No.64)، قدم إلى إدارة التشريعات والشؤون القانونية مرسوم يتعلق بالمحفوظات ويتضمن أحكاماً تتعلق بتنفيذ التشريع الجديد ومشروع تعديل. ويتضمن أحد التعديلات اقتراحاً يدعو إلى تقصير الفترة التي يسمح بعد انقضائها للجمهور بالاطلاع بشكل كامل على المحفوظات من ٤٠ عاماً إلى ٢٠ عاماً، تمشياً مع الاتجاهات الدولية. كما يتضمن المرسوم الجديد عدداً أكبر من الأحكام التي يتضمنها القانون الأصلي فيما يتعلق بحفظ الوثائق في شكل رقمي.

١٩٠- وتهدف السياسة العامة إلى صوغ بروتوكولات تعاون مع أقاليم الجزر، لكي يصبح بإمكان الجمهور الاطلاع على محفوظاتها أيضاً بعد مرور ٤٠ عاماً. ولهذا الغرض ينبغي أن يتم اختيار هذه المحفوظات، أيضاً، قبل نقلها إلى دائرة محفوظات. وقد وضع بروتوكول مع إقليم جزيرة كوراساو في عام ١٩٩٨ حدد فيه مجلس جزيرة كوراساو "دائرة المحفوظات الوطنية" كمحل لإيداع المحفوظات التي يمكن للجمهور الاطلاع عليها.

المرافق

١٩١- إن وصول الجمهور بالكامل إلى المحفوظات يعني أن بإمكان جميع الأشخاص الذين يرغبون في الاطلاع على الوثائق أن يقوموا بذلك مجاناً. ويستدعي ذلك توفير خدمات محفوظات مناسبة ومرافق كافية للجمهور وسعة تخزين كافية. وقد بلغت سعة تخزين المحفوظات الوطنية حدها الأقصى، بمقدار ثلاثة كيلومترات طولاً، في الفترة التي تتراوح بين ١٨١٠ و١٩٤٠. وأُجريت دراسات متعددة (في الأعوام١٩٩١ و١٩٩٤ و١٩٩٩ و٢٠٠٢) بغية استيعاب المحفوظات ابتداءً من عام ١٩٤٠ وما بعد. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، قدمت حكومة جزر الأنتيل الهولندية طلباً إلى ممثل هولندا في ويلمستاد للحصول على التمويل. وإذا تمت الموافقة على هذا الطلب، فإن دائرة المحفوظات الوطنية ستتمكن من اتخاذ الترتيبات لنقل وإيواء المحفوظات التي تعود إلى عام ١٩٤٠ والتي هي بحوزة مختلف مرافق المحفوظات الوطنية وكذلك المحفوظات التي تعود إلى عام ١٩٥٤ والمتعلقة بإقليم جزيرة كوراساو. وهذه المحفوظات التي تمتد بمقدار ٣٥ كيلومتراً طولاً، موجودة حالياً في هذه المرافق المستقلة.

١٩٢- وبعد عملية الاختيار، سيتم نقل نسبة ١٠ في المائة من المحفوظات التي تعتبر ذات قيمة تاريخية ثقافية، وإيداعها في المستودع الجديد، وسيتم التخلص من المحفوظات المتبقية. وقُدم طلب آخر للحصول على التمويل في عام ٢٠٠٣، لتغطية تكاليف عملية الاختيار. وتم توسيع المرافق العامة لدائرة المحفوظات الوطنية في عام ١٩٩٧، عندما خُصص لها حيز خاص بها، منفصل عن الأقسام الإدارية.

الهيكل التنظيمي

١٩٣- .بما أن وجود هيكل تنظيمي واضح لدائرة المحفوظات الوطنية أمر أساسي إذا أريد للدائرة أن تتبع اتجاهات السياسة العامة بفعالية، أعيد تنظيم الدائرة في التسعينات لتبسيط الأجهزة. وبالاستناد إلى تحليل أجرته الحكومة الوطنية للمهام الأساسية وإلى جولات متعددة من الاقتطاعات جرت حوالي عام ٢٠٠٠، تم تنظيم دائرة المحفوظات على غرار وكالة أو كمرفق تنفيذي. وتم في عام ٢٠٠١ اعتماد خطة عمل المحفوظات الوطنية. وفي حال اعتماد نموذج الوكالة بالكامل، فإنه ينبغي نقل العاملين والإدارة المالية أيضاً إلى المرفق التنفيذي.

المشاريع

١٩٤- تقوم دائرة المحفوظات الوطنية بمشاريع متعددة للمساعدة في صون تراث البلد، الذي يعد "ذاكرته الوطنية". وأحد هذه المشاريع هو مشروع "الاستدامة الرقمية" .وعلى الرغم من أن المحفوظات الورقية لحكومة جزر الأنتيل الهولندية قد لحق بها الضرر بسبب آثار المناخ والحشرات، فإن ملفاتها الحاسوبية معرضة لخطر التدهور بسرعة أكبر من ذلك. وليس من السهل تحويل المعلومات الرقمية التي يتم وضعها يومياً إلى شكل يمكن قراءته بعد ٢٠ عاماً. فبدون توفير قواعد خاصة لإدارة البيانات والتطبيقات التكنولوجية لن يكون بالإمكان بصورة تلقائية ضمان استدامة هذه المعلومات وصحتها. وقد كشفت خطة سياسة الحكومة المركزية بالفعل هذه المشاكل وتصدت لها في إطار مشروع "الاستدامة الرقمية". والهدف هو ضمان أن تكون الحكومة قادرة على الاستمرار في تفسير أفعالها وأن تكون لها مصادر رقمية موثوق بها وأصلية في الأجل البعيد جداً.

المؤتمرات

١٩٥- تنظم دائرة المحفوظات الوطنية في عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٦ عدة مؤتمرات دولية رئيسية للنهوض بعملها وإضفاء الصبغة المهنية عليه:

(أ) في حزيران/يونيه ٢٠٠٣، تنظم، بالتعاون مع اليونسكو، مؤتمراً للاحتفال بالذكرى الـ ١٤٠ للتحرير؛

(ب) وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، تنظم، بالتعاون مع مجلس المحفوظات الدولي، والمحفوظات الوطنية الهولندية، وفرع البحر الكاريبي التابع لمجلس المحفوظات الدولي، ورابطة أمريكا اللاتينية للمحفوظات، والمركز الدولي لدراسة صون وإصلاح الممتلكات الثقافية، مؤتمراً بعنوان "صون المحفوظات في المناخ الاستوائي"؛ وفي عام ٢٠٠٦، تنظم، بالتعاون مع مجلس المحفوظات الدولي، اجتماع مائدة مستديرة لمجلس المحفوظات الدولي.

السياسة الثقافية

١٩٦- في عام ٢٠٠١، وافق المجلس التنفيذي لإقليم جزيرة كوراساو على خطة السياسة الثقافية المتكاملة لكوراساو، ٢٠٠١-٢٠٠٥، المعنونة *"OP weg naar een mentale onafhankelijkheid" ("نحو استقلال عقلي")* وأنشأ مؤسسة Kas di Kultura لتنفيذ ذلك. ومن بين المواضيع التي ينبغي أن تولى عناية خاصة تعزيز المعرفة بتاريخ جزر الأنتيل وثقافتها وهويتها وتشجيع المجتمع بشكل عام، والفئات الضعيفة بشكل خاص، على أن تصبح

أكثر وعياً واعتماداً على الذات، وأن تتحكم بمصيرها وتتولى زمام المبادرة. ويتمثل هدف آخر في إيجاد فرص لكل شخص للمشاركة في الحياة الثقافية. وباختصار، فإن خطة السياسة تسعى إلى أخذ جميع المواطنين في كوراساو في رحلة تحرر من خلال برامج إذاعية ومحاضرات وحلقات عمل ومعارض ومنشورات ومبادلات ثقافية مع جزر أخرى في جزر الأنتيل الهولندية وأروبا وفنزويلا.

١٩٧- وفي ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٤، وقّع إقليم جزيرة كوراساو على اتفاق ثقافي مع مقاطعة سانتياغو دي كوبا في جمهورية كوبا. وسيتم بالاستناد إلى هذا الاتفاق تبادل الخبرات لتعميق وإثراء الحياة الثقافية لكلا البلدين.

Fundashon Pro Monumento ("ProMo")

١٩٨- استجابةً لقرار اليونسكو والأمم المتحدة المتعلق بإعلان العقد العالمي للتنمية الثقافية (١٩٨٨-١٩٩٧)، تم وضع خطة لتجديد المناطق الحضرية في ويلمستاد في عام ١٩٨٨. وفي تلك السنة ذاتها، أنشئت اللجنة الأقاليمية "العمل في ويلمستاد". وفي هذا الإطار، وقّعت سلطات كوراساو والأنتيل بروتوكولاً بعنوان "العمل في ويلمستاد". وتعهدت سلطات كوراساو بإعداد خطة للنصب التذكارية والمباني التاريخية في غضون ١٢ شهراً، وهي خطة وافق عليها مجلس الجزيرة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٠. وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، أُضيف "Historic Willemstad Inner City and Harbour" إلى قائمة اليونسكو المتعلقة بمواقع التراث العالمي.

١٩٩- وللأسف، لم يراعَ في خطة المباني التاريخية المركز الذي حصلت عليه مدينة يلمستاد التاريخية في عام ١٩٩٧ كموقع من مواقع التراث العالمي. ولا تولي السياسة العامة إلا اهتماماً قليلاً بطرق صون الخصائص الثقافية والتاريخية لهذا الموقع.

٢٠٠- وحتى الآن، تم اختيار ٧٤٥ مبنى في مركز المدينة ومبنيين في الخارج، وتم وصفها وتعيينها لكي تتم حمايتها كمبانٍ مدرجة في سجل مواقع التراث العالمي، واختير أيضاً ٣٢ منزلاً ريفياً ونصب أثري واحد كما اختير توفير الحماية لأربعة مبانٍ محصنة تقع خارج مركز المدينة ويمكن أن ترشَّح، إلى جانب مبانٍ أخرى في منطقة البحر الكاريبي، لإدراجها في قائمة مواقع التراث العالمي.

٢٠١- وفي السنوات العشر الماضية، قامت مؤسسة الآثار في كوراساو، ومؤسسة الإسكان في كوراساو، وشركة الإعمار الحضري في ويلمستاد وغيرها من الوكالات الخاصة، التي تمول بعضَها مؤسسةُ صندوق الآثار في كوراساو، بتنفيذ قرابة ١٨٠ مشروع ترميم.

٢٠٢- وللأسف، لم يتم تنفيذ جميع المشاريع التي تم وضعها منذ أن اعتُمدت خطة المباني التاريخية في عام ١٩٩٠. ويُعزى ذلك إلى أسباب متعددة منها عدم اتخاذ قرارات إدارية وفترات الانتظار الطويلة لاتخاذ القرارات، وعدم توفير الموارد المالية، وعدم اتخاذ قرارات حازمة، والافتقار إلى الخبرات الكافية، وعدم التقيد بالقانون وعدم تنفيذه، وتكاليف الترميم الباهظة، وعدم الإشارة صراحة في السياسة العامة إلى المركز الذي تتمتع به المباني التاريخية كأحد مواقع التراث العالمي.

مكتب الملكية الفكرية

٢٠٣- تم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ خصخصة مكتب الملكية الفكرية. وفي عام ٢٠٠١، دخل قانون مرسوم العلامات التجارية الوطنية لعام ١٩٩٥ حيز النفاذ. وفي عام ٢٠٠٢، قام مكتب الملكية الفكرية بتنظيم حلقة تمهيدية مكثفة عن حقوق الملكية الفكرية للجمهور. وقد حضر الحلقة جمهور كبير، وقدمت فيها شروح عن حقوق التأليف وقانون العلامات التجارية وقانون البراءات وقانون الأسماء التجارية والواردات الموازية. وقد أنشأ المكتب موقعاً على الشبكة لتقديم مزيد من المعلومات للجمهور.

٢٠٤- وشهد المكتب تطوراً إيجابياً على المستوى الدولي في عام ٢٠٠٣ بانضمام جزر الأنتيل الهولندية في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ إلى بروتوكول عام ١٩٨٩ المتعلق باتفاق مدريد للتسجيل الدولي. ويمكن هذا الانضمام البلدان الأخرى من حماية الأسماء التجارية في جزر الأنتيل الهولندية بواسطة تسجيل دولي وحيد.